



أبو عاصم البركاتي المصري



هذا الكتاب منشور في



شرح منظومة القواعد الفقهية

لفهم النصوص الشرعية

للشيخ عبد الرحمن السعدي

أعده

أبو عاصم البركاتي المصري

عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الطبعة الأولى



مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فهذا شرح لطيف يسير لمنظومة الشيخ العلامة الأصولي الفقيه المفسر عبد الرحمن ابن ناصر السعدي رحمه الله تعالى في القواعد الفقهية؛ والذي سماها كما ورد على غلاف طبعتها الأولى بـ **"منظومة القواعد الفقهية لفهم النصوص الشرعية"**؛ فهذا هي بين يديك أيها الطالب الحبيب والقارئ اللبيب؛ عسى أن يكتب الله تعالى لي بها أجراً؛ وأن يخطط عني بها وزراً؛ وأسأله سبحانه أن يجعلها خالصة لوجهه ويتقبلها بفضله.

وصلّى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه وخاتم رسله سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه

وكتب ذلك / أبو عاصم البركاتي المصري

شرح المنظومة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ورد في بعض النسخ أن الشيخ رحمه الله بدأ قبل النظم بالبسملة؛ فقال رحمه الله تعالى: "بسم الله الرحمن الرحيم" فبدأ بالبسملة تبركاً بها؛ وتأسياً بكتاب الله تعالى؛ فأوله في المصحف من السور سورة الفاتحة وأول آياتها "بسم الله الرحمن الرحيم"؛ وقد كان النبي ﷺ يبدأ كثيراً من أموره بالبسملة؛ فمن ذلك كتبه ورسائله؛ وعند طعامه وشرابه؛ ودخول الخلاء؛ وعند الذبح والنوم والجماع؛ وفي أذكار الصباح والمساء كان يقول: "بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ" (١) وفي مواضع وأمور كثيرة.

ثم قال:

(١) الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَرْفَقِ.... وَجَامِعِ الْأَشْيَاءِ وَالْمُفَرِّقِ

(١) صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٦٠) والترمذي (٣٣٨٨) وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ» وأخرجه أبو داود (٥٠٨٨) وابن ماجه (٣٨٦٩) والنسائي في الكبرى (١٠١٠٦) وأحمد في المسند (٤٤٦) (٤٧٤).

فبدأ النظم بعد البسملة؛ بحمد الله سبحانه؛ والحمد لله هو الثناء على الله تعالى وذكره سبحانه بأوصاف الكمال.

والحمد أعم وأشمل من الشكر من جهة متعلقاته، والشكر أعم من جهة أسبابه، فالشكر يكون ثناء على المشكور لقاء عطاء وإنعام أسداه المشكور إلى الشاكر.

أما الحمد فيكون حمداً وشكراً من غير سبق جميل ولا إحسان.

قال ابن كثير في تفسيره (١ / ٢٢): إن الحمد هو: الثناء على المحمود بصفاته اللازمة والمتعدية، والشكر لا يكون إلا على المتعدية أ.هـ

والشيخ بدأ حديثه بالحمد تأسيساً بكتاب الله تعالى في قوله تعالى في سورة الفاتحة بعد البسملة: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (الفاتحة: ٢)، وامثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ (الإسراء: ١١١).

قوله " الْعَلِيُّ " واسم العليُّ لله تعالى من الأسماء الحسنى؛ قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ (البقرة: ٢٢٥).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (الحج: ٦٢).

والله تعالى موصوف بالعلو؛ لأن كل اسم من الأسماء الحسنى يدل على صفة لله تعالى؛ فالله سبحانه له العلو التام؛ علو الذات؛ وعلو القدر؛ وعلو القهر.

فالله علا بذاته؛ قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (طه: ٥).

وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (فاطر: ١٠).

وعلا قدره سبحانه؛ قال الله جلّ وعلا: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا. وَقَدْ

خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح: ١٣ - ١٤)، وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ

وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ (الزمر: ٦٧).

وعلو القهر: قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾

(الأنعام: ١٨). وهذا علو مطلق، فإن الله تعالى قاهر لكل شيء، الخلق كلهم

تحت قهره.

قال الطبري في تفسيره (١١ / ٢٨٨): ويعني بقوله: "القاهر"، المذلّ المستعبد خلقه، العالي عليهم. وإنما قال: "فوق عباده"، لأنه وصف نفسه تعالى ذكره بقهره إياهم. ومن صفة كلّ قاهر شيئاً أن يكون مستعليّاً عليه.

فمعنى الكلام إذاً: والله الغالب عباده، المذلّ لهم، العالي عليهم بتذليله لهم، وخلقهم إياهم، فهو فوقهم بقهره إياهم، وهم دونه "وهو الحكيم"، يقول: والله الحكيم في علّوه على عباده، وقهره إياهم بقدرته، وفي سائر تدبيره؛ "الخبير"، بمصالح الأشياء ومضارّها، الذي لا يخفي عليه عواقب الأمور وبواديها، ولا يقع في تدبيره خلل، ولا يدخل حكمه دَخل. انتهى

وقال تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ (مريم ٩٣) يعني: ذليلاً مقهوراً خاضعاً.

وقوله "الأرفق" وهذا من باب الصفات؛ والرفق صفة ثابتة لله تعالى وجل، فقد روى مسلم في "صحيحه" عَنْ عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ» إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ^(١).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٣).

وقوله " **وَجَامِعِ الْأَشْيَاءِ وَالْمُفَرِّقِ** " أي جمع أشياء متشابهة؛ ومتماثلة؛ وفرق أشياء أخرى؛ وهذا يدل على طلاقة القدرة؛ وعلى تنوع حكمته سبحانه؛ فالمتشابهات لها أحكام تجمعها وتلزمها؛ والمتفرقات لكل منها له من الأحكام ما يناسبه.

(٢) **ذِي النِّعَمِ الْوَاسِعَةِ الْغَزِيرَةِ..... وَالْحَكَمِ الْبَاهِرَةِ الْكَثِيرَةِ**

قوله " **ذِي النِّعَمِ الْوَاسِعَةِ الْغَزِيرَةِ** " لأنه أسبغ على خلقة نعم لا تعد ولا تحصى؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ (إبراهيم: ٣٤) وقال سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النحل: ١٨)؛ والله ذو فضل عظيم؛ وذو نعم وافرة غزيرة؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ (البقرة: ٢٤٣).

وقوله " **وَالْحَكَمِ الْبَاهِرَةِ الْكَثِيرَةِ** " فالله هو الحكيم والحكيم اسم من الأسماء الحسنی لله تعالى؛ والحكمة صفة لله عز وجل؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ٦٢).

والحكمة ضد السفه، وهي وضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها.

قال ابن القيم - رحمه الله - في "مدارج السالكين" (١ / ٤٣٩):

"وله سبحانه الحكمة البالغة في كل ما قدره وقضاه من خير وشر، وطاعة ومعصية، وحكمة بالغة تعجز العقول عن الإحاطة بكنهها، وتكل الألسن عن التعبير عنها".

وبين البيهقي رحمه الله معنى الحكيم في كتابه "الأسماء والصفات" (١ / ٦٦) فقال : قَالَ الْحَلِيمِيُّ: مَعْنَى الْحَكِيمِ: الَّذِي لَا يَقُولُ وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا الصَّوَابَ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوصَفَ بِذَلِكَ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ سَدِيدَةٌ، وَصُنْعُهُ مُتَقَنٌ.. وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ: الْحَكِيمُ هُوَ الْمُحْكِمُ لِحَلْقِ الْأَشْيَاءِ صُرْفَ عَنْ مِفْعَلٍ إِلَى فَعِيلٍ، وَمَعْنَى الْإِحْكَامِ لِحَلْقِ الْأَشْيَاءِ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ إِلَى إِتْقَانِ التَّدْبِيرِ فِيهَا.

(٣) ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ دَائِمٍ عَلَى الرَّسُولِ الْقُرْشِيِّ الْخَاتِمِ

ثنى الشيخ رحمه الله بالصلاة والسلام على رسول الله بعد أن حمد الله وأثنى عليه؛ وذلك عملاً بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦).

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَلَّى عَلَيَّ وَاحِدَةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا" (١).

وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّيْ عَلَيْكَ؟ قَالَ ﷺ: "فَقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ" (٢) وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ: ثَنَاؤُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَرَفَعُهُ لِذِكْرِهِ.

- وَالصَّلَاةُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: سُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُعْلِيَ ذِكْرَ نَبِيِّهِ ﷺ وَيُثْنِي عَلَيْهِ.

- وَالصَّلَاةُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُصَلِّي: ثَنَاءٌ مِنَ الْمُصَلِّي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُؤَالُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُثْنِي عَلَيْهِ ﷺ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٠٨) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٣٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٨٥) وَالنَّسَائِيُّ (١٢٩٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٥٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٨٣) وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبَرِيِّ (١٠١١٩).

قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: صَلَاةُ اللَّهِ ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَلَائِكَةِ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ الدُّعَاءُ^(١).

قوله "مَعَ سَلَامٍ دَائِمٍ" جاء في "الشرح الممتع على زاد المستقنع" للشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣/ ١٥٠): قوله: السلام عليك، السَّلَام قيل: إِنَّ المراد بالسَّلَام: اسمُ الله عزَّ وجل، لأن النبي ﷺ قال: إِنَّ اللهَ هو السَّلَامُ. كما قال عزَّ وجل في كتابه: ﴿الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ (الحشر: ٢٣) وبناءً على هذا القول يكون المعنى: أَنَّ اللهَ على الرِّسُولِ ﷺ بِالْحِفْظِ وَالْكَلاَةِ والعناية وغير ذلك، فكأننا نقول: اللهُ عليك، أي: رقيب حافِظ مُعْتَنٍ بك، وما أشبه ذلك، وقيل: السلام: اسم مصدر سَلَّمَ بمعنى التَّسْلِيم، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦) فمعنى التسليم على الرسول ﷺ: أننا ندعو له بالسَّلامَةِ مِنْ كُلِّ آفَةٍ، إذا قال قائل: قد يكون هذا الدُّعَاءُ في حياته عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ واضحاً، لكن بعد مماته كيف ندعو له بالسَّلامَةِ وقد مات ﷺ؟ فالجواب: ليس الدُّعَاءُ بالسَّلامَةِ مقصوراً في

(١) صحيح البخاري (٦/ ١٢٠).

حال الحياة، فهناك أهوال يوم القيامة، ولهذا كان دعاء الرُّسل إذا عَبَرَ النَّاسُ على الصَّراط: اللَّهُمَّ، سَلِّمْ، سَلِّمْ. فلا ينتهي المرءُ من المخاوف والآفات بمجرد موته، إذا ندَّعو للرَّسول ﷺ بالسَّلامة من هول الموقف، ونقول أيضاً: قد يكون بمعنى أعم، أي: أَنَّ السَّلامَ عليه يشمَلُ السَّلامَ على شرِّه وسُنَّتِه، وسلامتها من أن تنالها أيدي العابثين، كما قال العلماءُ في قوله تعالى: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩) قالوا: إليه في حياته، وإلى سُنَّتِه بعد وفاته. انتهى.

قوله " عَلَى الرَّسُولِ الْقُرْشِيِّ الْخَاتِمَ " لأنه ﷺ آخر الأنبياء والرسل؛ فلا نبي بعده ﷺ؛ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ (الأحزاب: ٤٠).

وعن ثوبان رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ. أنه قال: " سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ كَذَّابُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ^(١) ".

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢٢١٩) وابن حبان في صحيحه (٧٢٣٨).

وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى تَبُوكَ، وَاسْتَخْلَفَ عَلِيًّا، فَقَالَ: أَتُخَلِّفُنِي فِي الصَّبِيَّانِ وَالنِّسَاءِ؟ قَالَ: «أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ، مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ نَبِيٌّ بَعْدِي»^(١).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنَّ " مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبَنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ "^(٢).

وتم أدلة كثيرة تدل على ختم النبوة والرسالة برسول الله محمد النبي العربي القرشي الذي أرسله الله للناس كافة.

(٤) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارُ..... الْحَائِزِي مَرَاتِبِ الْفَخَارِ

وبعد الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ؛ عطف بالصلاة والسلام على الآل والأصحاب؛ والآل هم الذين حرمت عليهم الصدقة؛ وهم بنو هاشم،

(١) أخرجه البخاري (٤٤١٦) ومسلم (٢٤٠٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٥٣٥) ومسلم (٢٢٨٦).

وبنو المطلب؛ وذريته وأزواجه رضي الله عنهم؛ والنبي ﷺ علم أمته الصلاة والسلام عليه وعلى آله فقال: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ" (١).

وروى مسلم في صحيحه: عن زيد بن أرقم، قال: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِيْنَا خَطِيْبًا، بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِيْنَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعَظَ وَذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: "أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوْشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبَ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيْكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ" فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»، فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ؟ يَا زَيْدُ أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةُ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠) ومسلم (٤٠٦).

قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِّمَ
الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ^(١).

وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَبْغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ" وفي لفظ: «إِنَّ
هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ، وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ»^(٢).
ثم الصلاة على الصحابة؛ والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات
على الإسلام.

وقد ثبت في فضائل الصحابة وآل البيت نصوص كثيرة في فضائلهم ومناقبهم

(٥) اَعْلَمْ هُدَيْتَ أَنَّ أَفْضَلَ الْمِنَنِ....عِلْمٌ يُزِيلُ الشَّكَّ عَنْكَ وَالْدَّرَنُ

(٦) وَيَكْشِفُ الْحَقَّ لِدِي الْقُلُوبِ..... وَيُوصِلُ الْعَبْدَ إِلَى الْمَطْلُوبِ

قوله " اَعْلَمْ هُدَيْتَ أَنَّ أَفْضَلَ الْمِنَنِ " المن أي النعم.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٠٧٢).

قوله " **عِلْمٌ يُزِيلُ الشَّكَّ عَنْكَ وَالذَّرَنُ** " والعلم هو إدراك الشيء على حقيقته إدراكًا جازمًا.

والشك ما تساوى فيه الأمران.

فالعلم يزيل الشبهات؛ ويعصم من الشهوات بإذن الله؛ وعبر الشيخ عن ذلك بقوله: " **يزيل الشك عنك والدرن** " والدرن يعني الأوساخ والقاذورات؛ فكأن المعاصي والذنوب للقلوب كالقاذورات الحسية المادية التي قد تصيب البدن أو الثياب.

فالعلم يبين الطريق الحق ويحذر من طرق الضلالة والغواية.

ولهذا كان العلم له من الفضائل الجمة؛ والمناقب العظيمة؛ فاطلبها من مظانها؛ وفقك الله للعلم النافع والعمل الصالح.

(٧) **فَاخْرِصْ عَلَى فَهْمِكَ لِلْقَوَاعِدِ.....جَامِعَةُ الْمَسَائِلِ الشَّوَارِدِ**

قوله " **فَاخْرِصْ عَلَى فَهْمِكَ لِلْقَوَاعِدِ** " والقواعد جمع قاعدة.

تعريف القاعدة: في اللغة: هي الأس والأصل والأساس؛ قال الله

تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ (البقرة: ١٢٧).

والقواعد اصطلاحاً:

" القاعدة حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه ".

وعرفها الجرجاني بقوله: " قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها " (١).

وقيل: هي القضايا الكلية التي تعرف بالنظر فيها قضايا جزئية.

فالقاعدة عند الجميع هي أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته، كقول النحاة:

"الفاعل مرفوع"، وقول الأصوليين: "الأمر للوجوب".

وقواعد الشيخ السعدي رحمه الله هي قواعد فقهية؛ وفيها بعض القواعد

الأصولية؛ وذلك لارتباط القواعد ببعضها.

تعريف القاعدة الفقهية:

حكم أكثر من كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها منه. (٢)

(١) التعريفات (١/ ٢١٩).

(٢) غمز عيون البصائر شرح الأشباه والنظائر للحموي ص ٢٢.

والقواعد الفقهية تأتي في الفقه كالدليل في الاستنباط؛ لأن القاعدة إذا صحت فإن الأدلة عليها تكون ثابتة واضحة.

ومن أمثلة القواعد الفقهية القواعد الفقهية الكبرى وقد عدها الأصوليون خمس هي:

(١) الأمور بمقاصدها (٢) اليقين لا يزول بالشك (٣) المشقة تجلب التيسير (٤) الضرر يزال (٥) العادة محكمة.

وبعض العلماء أمثال ابن الوكيل، وتاج الدين السبكي، والسيوطي، وابن نجيم يسمون القواعد الفقهية بالأشباه والنظائر، ولهم كتب بنفس الاسم "الأشباه والنظائر".

الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية:

- (١) أن القاعدة الأصولية توجد أولاً، ثم يستخرج الحكم الفقهي، ثم بعد ذلك تجمع الأحكام الفقهية المتشابهة، فيؤلف منها قاعدة فقهية.
- (٢) أن القاعدة الأصولية لا يمكن أن يؤخذ منها الحكم الفقهي مباشرة، بل لابد أن يكون معها دليل تفصيلي، مثال ذلك قاعدة الأمر للوجوب، لا تأخذ منها وجوب، بخلاف القاعدة الفقهية فيأخذ منها الحكم في الغالب.
- (٣) أهم ما يفرق بين القاعدة الأصولية والفقهية هو موضوعها، فموضوع القاعدة الأصولية الأدلة الشرعية وموضوع القاعدة الفقهية فعل المكلف.
- (٤) القاعدة الأصولية تستخدم كدليل كلي، أمّا القاعدة الفقهية فتستخدم كدليل جزئي.
- (٥) القاعدة الفقهية لابد لها من دليل يدل عليها من القرآن أو السنة، وقد تستنبط من جمع المتشابهات، أما القاعدة الأصولية فاستنتجها الأصوليون من تتبع واستقراء أدلة الشرع.

[الضابط الفقهي]:

وأما الضابط الفقهي: فهو ما يجمع فروع باب واحد من أبواب الفقه، أي هو ما يضم مسائل فقهية من باب واحد.

ومن الضوابط الفقهية مثلاً: ما جاز بيعه جاز رهنه، فهذا ضابط في باب الرهن فقط لا يتعداه لأبواب أخرى في الفقه.

ومثله: الماء طهور حتى تتغير أوصافه تغيراً يخرج به عن إطلاقه، فهذا ضابط في باب المياه فقط

ومثله: لكل سهو سجدتان. في باب السهو من كتاب الصلاة.

[علم الفروق الفقهية]:

علم يبحث في المسائل الفقهية المتشابهة صورة المختلفة حكماً، لعلَّ أوجبت ذلك الاختلاف.

[النظرية الفقهية]:

وهناك مصطلح حديث وهو مصطلح النظرية الفقهية: ومصطلح "النظرية الفقهية" مصطلحٌ معاصرٌ بمعنى: "موضوعات فقهية، أو موضوع يشتمل على مسائل فقهية أو قضايا فقهية".
حقيقتها: أركان وشروط وأحكام، تقوم بين كل منها صلة فقهية، تجمعها وحدة موضوعية تحكم هذه العناصر جميعاً. وذلك كنظرية الملكية، ونظرية العقد، ونظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامي.

فالنظرية الفقهية أوسع من القاعدة الفقهية ومن الضابط الفقهي.

قوله " **جَامِعَةُ الْمَسَائِلِ الشَّوَارِدِ** " فالقواعد تجمع شوارد المسائل المتشابهة وتقربها للأفهام؛ فيسهل استيعابها؛ ومن ثم العمل بها.

(٨) **فَتَرْتَقِي فِي الْعِلْمِ خَيْرَ مُرْتَقَى.....وَتَقْتَفِي سُبُلَ الَّذِي قَدْ وَفَّقَا**

قوله " **فَتَرْتَقِي فِي الْعِلْمِ خَيْرَ مُرْتَقَى** " لأنه لا يصل لدرجة الفقية أو العالم إلا بالتمرس في استعمال القواعد وتطبيقاتها.

(٩) **هَذِهِ قَوَاعِدُ نَظْمَتِهَا....مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَدْ حَصَلَتْهَا**

يعني جمعها وصاغها ونظمها من كتب من سبقه من أهل العلم الذين اعتنوا بالقواعد والأشباه والنظائر.

(١٠) **جَزَاهُمْ الْمُؤَلَّى عَظِيمَ الْأَجْرِ.... وَالْعَفْوَ مَعَ غُفْرَانِهِ وَالْبِرَّ**

يدعو لأهل العلم؛ وهذا دأب الصالحين؛ والله يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (الحشر: ١٠).

(١١) **ف(نِيَّةٌ) شَرْطٌ لِسَائِرِ الْعَمَلِ..... بِهَا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ لِلْعَمَلِ**

قوله " ف(نِيَّةٌ) شَرْطٌ لِسَائِرِ الْعَمَلِ " أي شرط لصحة العمل؛ فلا يصح العمل التعبدى إلا بالنية؛ والنية يشترط لها أن تكون سابقة على العمل ومصاحبه له لا تنقطع في أثناءه.

وقوله " **بِهَا الصَّلَاحُ وَالْفَسَادُ لِلْعَمَلِ** " فالعمل إذا خلا عن النية كان فاسداً غير صحيح.

والنية تعريفها: هي القصد والعزم والإرادة؛ فمن نوى فعل شيء فقد هم بفعله وعزم عليه وقصده وأراد؛ وعقد قلبه على فعل ذلك الشيء.

قال ابن عابدين: النية: قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل. (١)

وقال النووي: النية عزم القلب على عمل فرض أو غيره. (٢)

(١) حاشية ابن عابدين (١ / ١٠٥).

(٢) المجموع (١ / ٣٥٣).

والنية محلها القلب؛ روى البخاري ومسلم من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً، قال: "أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً: إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ" (١).

ودليل اشتراط النية قوله صلى الله عليه وسلم " إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى،.... " (٢) الحديث متفق عليه.

ويعبر بعض العلماء عن قاعدة: "إنما الأعمال بالنيات"؛ وهي مأخوذة من لفظ الحديث النبوي؛ بقولهم " الأمور بمقاصدها " أي تعتبر الأعمال بمقصود فاعلها وغايته.

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ١١٤). وقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٦٥). وقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٢٥).

(١) أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (١) ومسلم (١٩٠٧).

والنية تميز العبادات من العادات؛ فالعادة إذا اقترنت بنية حسنة كانت عبادة وقربى؛ لحديث " **وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ**»^(١)؛ وكالاجتسال فقد يكون للواجب أو للمستحب أو للتبرد.

والنية تميز العبادات الفرض والنفل والنذر؛ والأداء والقضاء.

كما أن النية تميز المقصود بالعمل؛ هل هو الله سبحانه؟ أم قصد بالعمل غير الله؟ فيكون العمل رياءً وشركا والعياذ بالله.

وهناك بعض الأمور التي لا يشترط فيها النية؛ فتصح بغير نية؛ ولكن الثواب مع استصحاب النية ووجودها؛ كأداء الدين؛ ورد العارية؛ وأيضا من وُفِّي عنه دينه؛ صح وبرئت ذمته.

ومن ذلك أيضا رد السلام؛ والأذان؛ ورد الحقوق لأصحابها؛ والنفقة على من تجب نفقته عليه. والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (١٠٠٦) وأحمد في المسند (٢١٤٧٣) عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١٢) الدِّينُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَصَالِحِ..... فِي جَلِبِهَا وَالذَّرْءُ لِلْقَبَائِحِ

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: " الشَّرِيعَةُ مَبْنَاهَا عَلَى تَحْصِيلِ الْمَصَالِحِ وَتَكْمِيلِهَا وَتَعْطِيلِ الْمَفَاسِدِ وَتَقْلِيلِهَا "(١).

ويقول ابن القيم: "فَإِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَاتُ الْحَقِّ، وَقَامَتْ أَدِلَّةُ الْعَقْلِ، وَأُسْفَرَ صُبْحُهُ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ؛ فَتَمَّ شَرْعُ اللَّهِ وَدِينُهُ وَرِضَاهُ وَأَمْرُهُ"(٢).

ويقول الشاطبي: "وَضَعَ الشَّرَائِعَ إِنَّمَا هُوَ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ مَعًا "(٣).

ويقول أيضا: "الْمَعْلُومَ مِنَ الشَّرِيعَةِ أَنَّهَا شُرِعَتْ لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ؛ فَالتَّكْلِيفُ كُلُّهُ إِمَّا لِدَرْءِ مَفْسَدَةٍ، وَإِمَّا لَجَلْبِ مَصْلَحَةٍ، أَوْ لهُمَا مَعًا"(٤).

المصلحة لغة: المصلحة كالمنفعة وزناً ومعنى.

(١) جامع الرسائل (٢ / ١٤١).

(٢) إعلام الموقعين (٤ / ٢٨٤).

(٣) الموافقات (٢ / ٩).

(٤) الموافقات (١ / ٣١٨).

وفي الاصطلاح: هي كل ما جلب نفعاً أو دفع ضرراً.

قال أبو حامد الغزالي فيها:

المُصْلَحَةُ فَهِيَ عِبَارَةٌ فِي الْأَصْلِ عَنْ جَلْبِ مَنْفَعَةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، وَلَسْنَا نَعْنِي بِهِ ذَلِكَ، فَإِنَّ جَلْبَ الْمَنْفَعَةِ وَدَفْعَ الْمَضَرَّةِ مَقَاصِدُ الْخَلْقِ وَصَلَاحُ الْخَلْقِ فِي تَحْصِيلِ مَقَاصِدِهِمْ، لَكِنَّا نَعْنِي بِالْمُصْلَحَةِ الْمُحَافَظَةَ عَلَى مَقْصُودِ الشَّرْعِ؛ وَمَقْصُودُ الشَّرْعِ مِنَ الْخَلْقِ خَمْسَةٌ: وَهُوَ أَنْ يُحْفَظَ عَلَيْهِمْ دِينُهُمْ وَنَفْسُهُمْ وَعَقْلُهُمْ وَنَسْلُهُمْ وَمَالُهُمْ، فَكُلُّ مَا يَتَضَمَّنُ حِفْظَ هَذِهِ الْأُصُولِ الْخَمْسَةِ فَهُوَ مُصْلَحَةٌ، وَكُلُّ مَا يُفَوِّتُ هَذِهِ الْأُصُولَ فَهُوَ مَفْسَدَةٌ وَدَفْعُهَا مُصْلَحَةٌ^(١).

والأمور التي اعتبر الشرع حفظها وهي الضروريات الخمس أو الكليات الخمس؛ وبينها الغزالي وغيره وهي: (١) حفظ الدين (٢) حفظ النفس (٣) حفظ العقل (٤) حفظ النسل (العرض) (٥) حفظ المال.

فكل ما أضر وأفسد بهؤلاء فإن الشرع حرمه؛ ومنعه.

(١) المستصفى (١ / ١٧٤).

[أقسام المصالح]:

قال الغزالي في المستصفى (١/ ١٧٣): الْمُصْلَحَةُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى شَهَادَةِ الشَّرْعِ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: قِسْمٌ شَهِدَ الشَّرْعُ لِعَتَبَارِهَا وَقِسْمٌ شَهِدَ لِبُطْلَانِهَا، وَقِسْمٌ لَمْ يَشْهَدْ الشَّرْعُ لِبُطْلَانِهَا وَلَا لِعَتَبَارِهَا.

(١) **المصالح الحقيقية:** وهي المصالح التي جاء النص باعتبارها؛ وشهد لها النص فهي حُجَّةٌ.

يقول الغزالي: وَيَرْجِعُ حَاصِلُهَا إِلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ اقْتِبَاسُ الْحُكْمِ مِنْ مَعْقُولِ النَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ....، وَمِثَالُهُ: حُكْمُنَا أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ مِنْ مَشْرُوبٍ أَوْ مَأْكُولٍ فَيُحَرِّمُ قِيَاسًا عَلَى الْخَمْرِ؛ لِأَنَّهَا حُرِّمَتْ لِحِفْظِ الْعَقْلِ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ التَّكْلِيفِ، فَتَحْرِيمُ الشَّرْعِ الْخَمْرِ دَلِيلٌ عَلَى مُلَاحَظَةِ هَذِهِ الْمُصْلَحَةِ (١).

(٢) **المصالح الملغاة:** وهي المصالح التي جاء الشرع بإلغائها وشهد الشرع لبطلانها أي بعدم اعتبارها؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وَكَثِيرًا مَا يَتَوَهَّمُ النَّاسُ أَنَّ الشَّيْءَ يَنْفَعُ فِي الدِّينِ وَالْدُّنْيَا وَيَكُونُ فِيهِ مَنَفَعَةٌ مَرْجُوحَةٌ بِالْمُضَرَّةِ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾. وَكَثِيرٌ مِمَّا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ مِنَ الْعَقَائِدِ وَالْأَعْمَالِ مِنْ بَدْعِ أَهْلِ

(١) المستصفى (١/ ١٧٤).

الْكَلَامِ وَأَهْلِ التَّصَوُّفِ وَأَهْلِ الرَّأْيِ وَأَهْلِ الْمُلْكِ حَسْبُوهُ مَنَفَعَةٌ أَوْ مَصْلَحَةٌ نَافِعًا وَحَقًّا وَصَوَابًا وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْخَارِجِينَ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمُشْرِكِينَ وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسِ يَحْسَبُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ وَالْعِبَادَاتِ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَمَنَفَعَةٌ لَهُمْ ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ وَقَدْ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ عَمَلِهِمْ فَرَأَوْهُ حَسَنًا. فَإِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَرَى حَسَنًا مَا هُوَ سَيِّئٌ كَانَ اسْتِحْسَانُهُ أَوْ اسْتِصْلَاحُهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ" (١).

ومن الأمثلة على المصلحة الملغاة؛ ما ذكره الغزالي في "المستصفى" (١ / ١٧٤) حيث قال: مثاله قول بعض العلماء لبعض الملوك لما جامع في نهار رمضان: إِنَّ عَلَيْكَ صَوْمَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَلَمَّا أَنْكَرَ عَلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَأْمُرْ بِإِعْتَاقِ رَقَبَةٍ مَعَ اتِّسَاعِ مَالِهِ قَالَ: لَوْ أَمَرْتُهُ بِذَلِكَ لَسَهَّلَ عَلَيْهِ وَاسْتَحَقَرَ إِعْتَاقَ رَقَبَةٍ فِي جَنْبِ قَضَاءِ شَهْوَتِهِ، فَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي إِيْجَابِ الصَّوْمِ لِيَنْزَجِرَ بِهِ، فَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ وَمُخَالَفٌ لِنَصِّ الْكِتَابِ بِالْمَصْلَحَةِ وَفَتْحُ هَذَا الْبَابِ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ جَمِيعِ حُدُودِ الشَّرَائِعِ وَنُصُوصِهَا بِسَبَبِ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ.

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٣٤٥).

ومن ذلك إباحة ربا البنوك بزعم حاجة الاقتصاد إليه؛ وكذا منع الحدود بدعوى تحسين صورة الإسلام في الغرب؛ ومنع تعدد الزوجات ومنع الصوم في رمضان لمصلحة العمل والإنتاج؛ ومساواة النساء بالرجال في الميراث؛ وتولية المرأة الولايات العامة أو القضاء أو الإمامة؛ وتقنين القوانين لتأخير سن الزواج للبنات؛ ومنع الحجاب؛ إلى آخر هذه التوهّمات والترهات التي يزعمون أنها تحقق مصالحًا للناس؛ وهي مصادمة للنصوص الشرعية؛ فهي مصالح وهمية في ظن قائلها فقط.

(٣) المَصَالِحُ الْمُرْسَلَةُ:

وهي كل ما لم يشهد له من الشرع بالبطلان ولا بإعتبار نصٍّ مُعَيَّنٍّ. " وَهُوَ أَنْ يَرَى الْمُجْتَهِدُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَجْلِبُ مَنَفَعَةً رَاجِحَةً؛ وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَنْفِيهِ؛ فَهَذِهِ الطَّرِيقُ فِيهَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ؛ فَالْفُقَهَاءُ يُسَمُّونَهَا " الْمَصَالِحَ الْمُرْسَلَةَ "

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " وَجَلِبُ الْمُنْفَعَةِ يَكُونُ فِي الدُّنْيَا وَفِي الدِّينِ فَفِي الدُّنْيَا كَالْمُعَامَلَاتِ وَالْأَعْمَالِ الَّتِي يُقَالُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ لِلْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ حَظَرٍ شَرْعِيٍّ وَفِي الدِّينِ ككَثِيرٍ مِنَ الْمَعَارِفِ وَالْأَحْوَالِ وَالْعِبَادَاتِ وَالزَّهَادَاتِ الَّتِي

يُقَالُ فِيهَا مَصْلَحَةٌ لِلْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ مَنَعٍ شَرْعِيٍّ. فَمَنْ قَصَرَ الْمَصَالِحَ عَلَى الْعُقُوبَاتِ الَّتِي فِيهَا دَفْعُ الْفَسَادِ عَنْ تِلْكَ الْأَحْوَالِ لِيَحْفَظَ الْجِسْمَ فَقَدْ قَصَرَ. وَهَذَا فَضْلٌ عَظِيمٌ يَنْبَغِي الْإِهْتِمَامُ بِهِ فَإِنَّ مِنْ جِهَتِهِ حَصَلَ فِي الدِّينِ اضْطِرَابٌ عَظِيمٌ وَكَثِيرٌ مِنَ الْأَمْرَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ رَأَوْا مَصَالِحَ فَاسْتَعْمَلُوهَا بِنَاءً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ^(١).

وَالْقَوْلُ بِالْمَصَالِحِ الْمُرْسَلَةِ يُشْرَعُ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ غَالِبًا. وَهِيَ تُشَبِّهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ مَسْأَلَةَ الْإِسْتِحْسَانِ وَالتَّحْسِينِ الْعَقْلِيِّ وَالرَّأْيِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. فَإِنَّ الْإِسْتِحْسَانَ طَلَبُ الْحُسْنِ وَالْأَحْسَنُ كَالِإِسْتِخْرَاجِ وَهُوَ رُؤْيَةُ الشَّيْءِ حُسْنًا كَمَا أَنَّ الْإِسْتِقْبَاحَ رُؤْيَتُهُ قَبِيحًا وَالْحُسْنُ هُوَ الْمَصْلَحَةُ فَالِإِسْتِحْسَانُ وَالِإِسْتِصْلَاحُ مُتَقَارِبَانِ وَالتَّحْسِينُ الْعَقْلِيُّ قَوْلٌ بِأَنَّ الْعَقْلَ يُدْرِكُ الْحَسَنَ لَكِنَّ بَيْنَ هَذِهِ فُرُوقٌ. وَالْقَوْلُ الْجَامِعُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ لَا تُهْمِلُ مَصْلَحَةً قَطُّ بَلْ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَكْمَلَ لَنَا الدِّينَ وَأَتَمَّ النِّعْمَةَ فَمَا مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثَنَا بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَرَكْنَا عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارَهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدَهُ إِلَّا هَالِكٌ^(٢)

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٣٤٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١١ / ٣٤٥).

ومن أمثلة المصالح المرسلّة: إنشاء الدواوين؛ واستخلاف أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه؛ وجمع القرآن في مصحف واحد؛ ومن الصور المعاصرة توثيق عقود الزواج؛ وتقنين قوانين المرور ونحو ذلك.

[مراتب المصلحة]:

(١) المصالح الضرورية:

فَأَمَّا الضَّرُورِيَّةُ، فَمَعْنَاهَا أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْهَا فِي قِيَامِ مَصَالِحِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، بِحَيْثُ إِذَا فُقِدَتْ لَمْ تَجْرِ مَصَالِحُ الدُّنْيَا عَلَى اسْتِقَامَةٍ، بَلْ عَلَى فَسَادٍ وَتَهَارُجٍ وَفَوْتِ حَيَاةٍ، وَفِي الْأُخْرَى فَوْتُ النِّجَاةِ وَالنَّعِيمِ، وَالرُّجُوعُ بِالْخُسْرَانِ الْمُبِينِ^(١) وهي متعلقة بالضروريات الخمس التي سبق بيانها.

(٢) المصالح الحاجية:

يقول إمام الحرمين: "هي ما يَتَعَلَّقُ بالحاجة العامة ولا يَنْتَهِي إلى حدِّ الضرورة، وهذا مثل تصحيح الإجارة، فإنها مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَسِيسِ الحاجة إلى المساكن مع القصور. أي العجز حقيقة أو حكماً. عن تَمَلُّكها وضنة مُلَّاكها بها. فالمالك

(١) الموافقات للشاطبي (٢/ ١٨).

يُضَنُّ فِي إعطاء الأشياء . على سبيل العارية، فهذه حاجة ظاهرة غير بالغة مَبْلَغ
الضرورة المفروضة في البيع وغيره "(١).

وقال الشاطبي: "وَأَمَّا الْحَاجِيَّاتُ، فَمَعْنَاهَا أَنَّهَا مُفْتَقَرٌ إِلَيْهَا مِنْ حَيْثُ التَّوَسُّعَةُ
وَرَفَعِ الضِّيقِ الْمُؤَدِّي فِي الْغَالِبِ إِلَى الْحَرْجِ وَالْمُشَقَّةِ اللَّاحِقَةِ بِفَوْتِ الْمُطْلُوبِ،
فَإِذَا لَمْ تَرَأَ دَخَلَ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ - عَلَى الْجُمْلَةِ - الْحَرْجُ وَالْمُشَقَّةُ، وَلَكِنَّهُ لَا يَبْلُغُ
مَبْلَغَ الْفَسَادِ الْعَادِيِّ الْمُتَوَقَّعِ فِي الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ "(٢).

(٣) المصالح التحسينية:

يقول الشاطبي: فَمَعْنَاهَا الْأَخْذُ بِمَا يَلِيقُ مِنْ مَحَاسِنِ الْعَادَاتِ، وَتَجَنُّبُ
الْمُذْنِسَاتِ الَّتِي تَأْنِفُهَا الْعُقُولُ الرَّاجِحَاتُ، وَيَجْمَعُ ذَلِكَ قِسْمُ مَكَارِمِ
الْأَخْلَاقِ "(٣).

[قاعدة]: "حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله" ليست على إطلاقها.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "حقيقة المصلحة هي المصلحة الشرعية
التي تتمشى مع منهج الشرع؛ في عمومها وإطلاقه، لا خاصة ولا نسبية...

(١) البرهان (٢/ ٩٧).

(٢) الموافقات (٢/ ٢١).

(٣) الموافقات (٢/ ٢٢).

فهي التي يشهد لها الشرع الذي جاء لتحقيق مصالح جميع العباد، ومراعاة جميع الوجوه، لأن الشرع لا يقر مصلحة تتضمن مفسدة مساوية لها أو راجحة عليها ظهر أمرها أو خفي على باحثها، لأن الشارع حكيم عليم... كما أن المصلحة الشرعية تراعي أمر الدنيا والآخرة معاً، فلا تعتبر مصلحة دنيوية إذا كانت تستوجب عقوبة أخروية...

وفي هذا يكمن الفرق الأساسي بين المصلحة عند القانونيين الذين يقولون: حيثما وجدت المصلحة فثم شرع الله. وبين الأصوليين الشرعيين الذين يصدق على منهجهم أنه حيثما وجد الشرع فثم مصلحة العباد^(١).

[قاعدة: درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة]:

الأدلة على القاعدة:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨).

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (البقرة: ٢١٩).

(١) المصالح المرسلة ص ١٢ - ١٣.

وقوله ﷺ: "وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِئًا" (١).

تنبيه: هذه القاعدة مقيدة بتساوي وتكافؤ المصلحة والمفسدة؛ أو بغلبة جانب المفسدة؛ قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: إذا اجتمعت مصلحة ومفسدة غلب جانب المفسدة. وهذا ليس على إطلاقه، بل هو مع التساوي، أما إذا ترجحت المنفعة فإنه يؤخذ بها، وإذا ترجحت المفسدة فإنه يغلب جانبها" (٢).

ومن أمثله جواز التلفظ بكلمة الكفر مع اطمئنان القلب بالإيمان في حالة الإكراه، وذلك تقديماً لمصلحة حفظ الروح على مفسدة النطق بالكفر.

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (١٤٢) والترمذي (٧٨٨) والنسائي (٨٧) وابن ماجه (٤٠٧) وقال

الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) شرح القواعد الفقهية؛ لابن عثيمين ص ٢١.

(١٣) فَإِنْ تَزَا حَمَ عَدَدُ الْمَصَالِحِ يُقَدَّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ

(١٤) وَضِدُّهُ تَزَا حَمُ الْمَفَاسِدِ ... يُرْتَكَبُ الْأَدْنَى مِنَ الْمَفَاسِدِ

قوله " يُقَدَّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ " والمعنى إذا تعارضت مصلحتان فتقدم المصلحة الأعلى؛ فيختار خير الخيرين؛ ولهذا تقدم المصالح الضرورية على الحاجة، كما تقدم الحاجة على التحسينية.

ومن ذلك أيضاً تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة؛ إذا ترجحت المصالح العامة؛ ويمثل لذلك بالمنع من تلقي الركبان، فمصلحة أهل السوق عامة، وقدمت على مصلحة المتلقي الخاصة.

ومن ذلك تقديم الفرض على النفل؛ فإذا أقيمت الصلاة فالأولى الدخول في الجماعة؛ وكذا تقديم قضاء رمضان على صيام النفل؛ وتقديم الزكاة الواجبة على صدقة التطوع؛ وتقديم الحج عن النفس على الحج عن غيره. وهكذا.

قوله " يُرْتَكَبُ الْأَدْنَى مِنَ الْمَفَاسِدِ " لأن المفسد بعضها أشد من بعض؛ قال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١)؛ فإذا تعارضت مفسدتان تقدم الأدنى مفسدة؛ وتجنب المفسدة الأعلى وهو ما يعبر عنه بدفع

شر الشرين بارتكاب الأدنى؛ ومن القواعد المتعلقة بهذه القاعدة قاعدة الأولى: "الضرر يزال". وقاعدة: "الضرر لا يزال بالضرر". ويمثل لذلك بالصبر على حكام الجور والظلم؛ لأن مفسدة الخروج عليهم أعلى؛ ولهذا جاء النص بالنهي عن الخروج عليهم.

ومن ذلك أيضا وجوب أكل الميتة لمن أشرف على الموت من الجوع؛ ووجوب التسول لمن كاد أن يهلك من الجوع أو العطش؛ وذلك دفعًا للمضرة والمفسدة العظمى وهي قتل النفس.

ومن جميل ما قال ابن القيم -رحمه الله- قوله:

فَإِذَا رَأَيْتَ أَهْلَ الْفُجُورِ وَالْفُسُوقِ يَلْعَبُونَ بِالشَّطْرِنجِ كَانَ إِنْكَارُكَ عَلَيْهِمْ مِنْ عَدَمِ الْفِقْهِ وَالْبَصِيرَةِ إِلَّا إِذَا نَقَلْتَهُمْ مِنْهُ إِلَى مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ كَرَمِي النَّشَابِ وَسِبَاقِ الْخَيْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَإِذَا رَأَيْتَ الْفُسَّاقَ قَدْ اجْتَمَعُوا عَلَى لَهْوٍ وَلَعِبٍ أَوْ سَمَاعِ مُكَاءٍ وَتَصْدِيَةٍ فَإِنْ نَقَلْتَهُمْ عَنْهُ إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ الْمُرَادُ، وَإِلَّا كَانَ تَرْكُهُمْ عَلَى ذَلِكَ خَيْرًا مِنْ أَنْ تُفْرِغَهُمْ لِمَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ فَكَانَ مَا هُمْ فِيهِ شَاغِلًا لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ، وَكَمَا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُشْتَغِلًا بِكُتُبِ الْمُجُونِ وَنَحْوِهَا وَخِفَتْ مِنْ نَقْلِهِ عَنْهَا انْتِقَالُهُ إِلَى كُتُبِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ وَالسَّحْرِ فَدَعَهُ وَكُتِبَهُ

الأولى، وهذا باب واسع؛ وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه ونور ضريحه يقول: مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار بقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه، وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء يصدُّهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذرية وأخذ الأموال فدعهم.

ثم قال: المثال الثاني: إن النبي - ﷺ -: «نهى أن تُقطع الأيدي في الغزو» رواه أبو داود، فهذا حد من حدود الله تعالى، وقد نهى عن إقامته في الغزو خشية أن يترتب عليه ما هو أبغض إلى الله من تعطيله أو تأخيره من حقوق صاحبه بالمشركين حمية وغضباً كما قاله عمر وأبو الدرداء وحذيفة وغيرهم، وقد نص أحمد وإسحاق بن راهويه والأوزاعي وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدو^(١).

وفي نفس المعنى يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: ليس العاقل الذي يعلم الخير من الشر وإنما العاقل الذي يعلم خير الخيرين وشر الشرين^(٢).

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٢ - ١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٥٤).

قاعدة: "المشقة تجلب التيسير" وهي من القواعد الخمس الكبرى؛ قال الشيخ:

(١٥) ومن قواعد الشريعة التيسير..... في كل أمر نابه تعسير

قوله " ومن قواعد الشريعة التيسير " وفي بعض المصادر لفظها "قاعدة الشريعة التيسير" وفي أخرى "ومن قواعد شرعنا التيسير" وكله مؤداه واحد. ونص القاعدة "المشقة تجلب التيسير"؛ ولكن الشيخ عبر بقوله " في كل أمر نابه تعسير" فجعل التعسير بدلا من المشقة؛ وذلك لضرورة القافية في النظم؛ كما أن التعسير من ألفاظ النصوص الشرعية؛ قال تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ (الشرح: ٥ - ٦).

وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج: ٧٨)

وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَنْ يَتَوَلَّ يُعَذِّبْهُ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (الفتح: ١٧).

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

وقوله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦).

ومن السنة:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ»^(١).

٢ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، أَيُّ الْأَدْيَانِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: «الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»^(٢).

٣ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «مَا خَيْرَ رَسُولٍ اللَّهُ ﷺ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا، مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»^(٣).

(١) البخاري رقم (٣٩).

(٢) صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٨٧) وأحمد (٢١٠٧).

(٣) البخاري (٣٥٦٠) ومسلم (٢٣٢٧).

٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلَا تُنْفِرُوا»^(١).

ومن تطبيقات هذه القاعدة:

- (١) من عجز عن الصلاة قائماً صلى جالساً.
 - (٢) من عجز عن الصوم يفطر ويقضي بعد ذلك أو يكفر.
 - (٣) من عجز عن الحج لفقر أو مرض فلا يلزمه.
 - (٤) المرأة التي لا محرم لها لا يجب عليها الحج.
 - (٥) المريض له الجمع بين الصلاتين ولا يجب عليه جمعة ولا جماعة.
 - (٦) إذا احتاج دخول الخلاء لقضاء حاجته فيقدم ذلك على صلاة الجماعة؛ لأن مدافعة الأخبثين تشغلان القلب عن الصلاة.
 - (٧) إذا وضع الطعام وحضرت الصلاة بدأ بالطعام لحاجته إليه.
- والأمثلة كثيرة.

ومن تفريعات هذه القاعدة:

قاعدة: إذا ضاق الأمر اتسع.

(١) أخرجه البخاري (٦٩) ومسلم (١٧٣٤).

(١٦) وَلَيْسَ وَاجِبٌ بِلَا اقْتِدَارٍ..... وَلَا مُحَرَّمٌ مَعَ اضْطِرَّارٍ

قوله " وَلَيْسَ وَاجِبٌ بِلَا اقْتِدَارٍ " وهي قاعدة: لا تكليف إلا بمقدور.

أو: لَا تَكْلِيفٌ مَعَ الْعَجْزِ؛ يعني لا تكليف إلا بما يطاق.

والواجب لغة هو الساقط واللازم.

وهو في الاصطلاح: ما طلبه الشارع طلباً جازماً.

وقيل: ما أمر بفعله على وجه الحتم والإلزام

وحكمه: يثاب فاعله وتاركه يستحق العقاب.

ومن شروط التكليف القدرة على فعل الأمر المكلف به؛ بدليل قوله تعالى:

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (البقرة: ٢٨٦) وقال تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلَ

عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (الحج: ٧٨).

وقال تعالى: ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ﴾ (الأعراف: ١٥٧).

وقال تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (التغابن: ١٦).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١).

قوله " **وَلَا تُحَرِّمُ مَعَ اضْطِرَّارٍ** " فالمضطر خفف الله عنه؛ وأباح له المحرم في حال اضطراره بالضوابط الشرعية المقررة.

لأن القاعدة تقول: الضرورات تبيح المحظورات.

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٧٣).

وقال تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (المائدة: ٣). وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٤٥).

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

ويستدل أيضا لهذه القاعدة بحديث عمرو بن العاص قال: " اَحْتَلَمْتُ فِي لَيْلَةٍ
 بَارِدَةٍ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ السَّلَاسِلِ فَأَشْفَقْتُ إِنْ اغْتَسَلْتُ أَنْ أَهْلِكَ فَتَيَمَّمْتُ، ثُمَّ
 صَلَّيْتُ بِأَصْحَابِي الصُّبْحَ؛ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَا عَمْرُو صَلَّيْتُ
 بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ؟» فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي مَنَعَنِي مِنَ الْإِغْتِسَالِ وَقُلْتُ إِنِّي
 سَمِعْتُ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء:
 ٢٩) فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا " (١).

وهذه القاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" ليست على إطلاقها؛ بل هي
 مقيدة بقاعدة: **الضرورة تقدر بقدرها.**

وهي ما عبر الشيخ عنها بقوله

(١٧) وَكُلُّ مُحْظُورٍ مَعَ الضَّرُورَةِ..... بِقَدْرِ مَا تَحْتَاجُهُ الضَّرُورَةُ

فمن أبيحت له الميتة لاضطراره؛ فلا يتجاوز في الأكل بل يأكل بقدر ما يدفع
 الضرورة.

(١) صحيح: أبو داود (٣٣٤) وأحمد (١٧٨١٢).

وكذلك من أفطر في رمضان لعذر المرض؛ فلا يتجاوز بالفطر على مدة المرض؛ وعليه الصوم إذا تم الشفاء والمعافة.

والقاعدة تقول: ما جاز لعذر يبطل بزواله.

ومن ذلك من أكره على يمين كاذبة فإنه يباح له الإقدام على التلفظ مع وجوب التورية والتعريض فيها إن خطرت على باله التورية والتعريض فإن في المعارض مندوحة^(١).

قاعدة: ما حرم سدا للذريعة يباح للحاجة العارضة.

والمعنى أن ما حرم سدا للذريعة يباح إذا احتاج إليه الإنسان ومن باب أولى الاضطرار؛ ومن ذلك تحريم النظر المحرم؛ فيباح للحاجة؛ يباح للخاطب أن ينظر لمخطوبته حتى يرضاها له زوجة؛ ويباح للطبيب أن يرى موضع الداء من بدن المريض حتى لو كان العورة المغلظة؛ ولو اضطر إنسان للدخول على النساء فله ذلك؛ من ذلك مثلا لو دخل لإنقاذهن من النار.

(١) شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا ص ١٨٨.

(١٨) وَتَرْجِعُ الْأَحْكَامُ لِلْيَقِينِ..... فَلَا يُزِيلُ الشَّكَّ لِلْيَقِينِ

قوله: " وَتَرْجِعُ الْأَحْكَامُ لِلْيَقِينِ " يعني أن الأحكام لا بد من دليل صحيح عليها؛ وما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين.

فاليقين ضد الريب والشك؛ ومعناه طمأنينة القلب واستقراره نحو شيء معين.

وفي الاصطلاح: اليقين هو استقرار العلم الذي لا ينقلب ولا يُحوّل ولا يتغيّر في القلب^(١).

درجاته: واليقين على ثلاث درجات كما يذكر صاحب المنازل، وأول هذه الدرجات:

- **علم اليقين:** وهو قبول ما ظهر من الحق وقبول ما غاب للحق والوقوف على ما قام بالحق
- **عين اليقين:** وهو الغنى بالاستدراك عن الاستدلال، وعن الخبر بالعيان.

(١) مدارج السالكين (٢ / ١٢٥).

- حق اليقين: وهو إسفار صبح الكشف ثم الخلاص من كلفة اليقين ثم
الفناء في حق اليقين^(١).

والقاعدة تقول: اليقين لا يزول بالشك.

وهي قاعدة فقهية.

والشك: هو التردد وعدم الاطمئنان.

قال الشيخ ابن عثيمين:

الشك: هو إدراك الشيء مع احتمال مساو^(٢).

ومن تطبيقات قاعدة: اليقين لا يزول بالشك.

من تيقن الطهارة وشك في الحدث، أو تيقن الحدث وشك في الطهارة، أو
تيقن النكاح وشك في الطلاق، أو تيقن الملك وشك في العتاق، أو شك في
فعل الصلاة: "أن اليقين لا يزول بالشك" ويكون حكم اليقين السابق
مستداماً في حال الشك.

وَكُذَّا لَوْ شَكَّ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ أَوْ نَجَاسَتِهِ، أَوْ أَنَّهُ مُتَطَهَّرٌ أَوْ مُحْدَثٌ، أَوْ شَكَّ فِي
عَدَدِ الرَّكَعَاتِ أَوْ الطَّوَافِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَرُ؛ فَيُدْفَعُ الشَّكُّ وَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ
وَيَسْتَصْحَبُ الْأَصْلَ.

(١) منازل السائرين (١ / ٦٩).

(٢) شرح ثلاثة الأصول ص ١٨.

لأن القاعدة الأخرى تقول: الأصل بقاء ما كان على ما كان.

أدلة قاعدة: اليقين لا يزول بالشك.

(١) حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِيلُ إِلَيْهِ: أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: "لَا يَنْصَرِفُ، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا"(١).

وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا"(٢).

(٢) قوله عليه الصلاة والسلام "إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن... الحديث(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٣٧)(١٧٧)(٢٠٥٦) ومسلم (٣٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٢).

(٣) مسلم (٥٧١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(١٩) وَالْأَصْلُ فِي مِيَاهِنَا الطَّهَّارَةِ..... وَالْأَرْضِ وَالْثِّيَابِ وَالْحِجَارَةِ

قوله " وَالْأَصْلُ فِي مِيَاهِنَا الطَّهَّارَةِ " وهي قاعدة الأصل في المياه الطهارة؛ والطهورية؛ وهو الماء الباقي على خلقته لم يتغير بنجس أو يتغير بطاهر أخرجه عن طهوريته وإطلاقه؛ وعليه فالماء الطهور مطهر يرفع الحدثين الأكبر والأصغر؛ قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ (الأنفال: ١١). وعليه فكل ماء طهور حتى يثبت خلاف ذلك؛ سواء كان ماء المطر أو البحر أو النهر أو العيون والينابيع أو البرك أو الآبار؛ فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ فِي مَاءِ الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحَلَالُ مِيسُهُ»^(١).

وقوله ﷺ فِي مَاءِ بئر بضاعة: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»^(٢).

وقوله ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ»^(٣).

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٨٣) والترمذي (٦٩) وابن ماجه (٣٨٦) والنسائي (٥٩) (٣٣٢) (٤٣٥٠).

(٢) صحيح : أخرجه أبو داود (٦٦) (٦٧) والترمذي (٦٦) والنسائي (٣٢٦).

(٣) صحيح : أخرجه أبو داود (٦٣) (٦٥) والترمذي (٦٧) وابن ماجه (٥١٧) (٥١٨) والنسائي (٥٢) (٣٢٨).

قوله " **وَالْأَرْضِ وَالْثِّيَابِ وَالْحِجَارَةِ** " فوجه الأرض طاهر يجوز التيمم منه سواء كان تراباً أو رملاً أو حصى وما شابه؛ قال تعالى: ﴿ **فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ** ﴾ (المائدة: ٦).

وإذا تنجس صعيد الأرض فإن النجاسة تكون طارئة؛ تزول بالماء الطهور أو بالاحتراق أو بالاستحالة من حال النجاسة لحال آخر ليس نجساً؛ أو بزوال النجاسة بالريح والشمس ونحوه.

والقاعدة تقول: الأصل في الأشياء الطهارة ؛ فمن ادعى نجاسة شيء فعليه الدليل.

وكذا الأصل في الثياب الطهارة.

فالثوب لا يقال بنجاسته إلا إذا صنع من مادة نجسة كجلد الكلب أو جلد الخنزير؛ لأنها نجسان العين.

وإذا وقعت علي الثياب نجاسة فهي طارئة وليست نجاسة ذاتية؛ فهي تزول بالأمور المعروفة السابق ذكرها كالماء الطهور ونحوه.

(٢٠) وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ وَاللُّحُومِ..... وَالنَّفْسِ وَالْأَمْوَالِ لِلْمَعْصُومِ

(٢١) تَحْرِيمُهَا حَتَّى يَجِيءَ الْحِلُّ..... فَافْهَمْ هَذَاكَ اللَّهُ مَا يُمَلُّ

قوله "وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ" والقاعدة أن: الأصل في الأبضاع الحرمة.

والأبضاع هي فروج النساء؛ فلا تحل امرأة لرجل إلا بيقين الحل؛ بالزواج الصحيح أو بتمام ملك اليمين إن كانت أمة.

وعليه فمن اشتبهت عليه الأجنبية المحرمة بالحلال يحرم عليه مس أي منهما؛ حتى يتيقن ممن هي حلال له.

ومن طلق امرأة من نسائه ثم نسي عيناها؛ فيحرم عليه جميع نسائه حتى يتيقن المحرمة من باقي نسائه الحلال له.

لأن الأصل في الأبضاع التحريم.

وقوله "وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ وَاللُّحُومِ" فالأصل في اللحوم الحرمة حتى

يتيقن الحل بالذبح الحلال؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَّرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ

وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ (الأنعام: ١٢١).

فكل ما ذبح ولم يذكر اسم الله عليه فحرام أكله؛ لأنه في حكم الميتة؛ وكذا حرم الله لحم الخنزير وما ذبح على غير اسم الله؛ وأنواع أخرى ذكرها سبحانه في قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقٌ﴾ (المائدة: ٣).

وأخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أَبِي ثَعْلَبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ»^(١).

وأخرج مسلم عن ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»^(٢).

وكل ما أزهق روحه بطريقة ليست شرعية كالصعق الكهربائي أو التخدير حتى الموت؛ أو الضرب بمعدن أو الضرب في الرأس حتى الموت أو بأي طريقة غير الطريقة الشرعية فهو محرم؛ والطريقة الشرعية هي قطع المرئ والبلعوم والودجين من العنق مع ذكر اسم الله وذلك بسكين يذبح بحده لا

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٠) ومسلم (١٩٣٢).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٣٤).

بثقله؛ وخلاف ذلك ليس ذبحاً شرعياً؛ وبناءً عليه فلا يحل أكله؛ ويستثنى من ذلك الصيد فلو رمى بحربته أو برمح صيداً ثم مات فله أكله وإن أدركه حياً يذكيه بالذبح.

ومن مزيد الأدلة على قاعدة الأصل في اللحوم التحريم:

قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ، وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ، فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا، فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ، فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ، فَلَا تَأْكُلْ" (١).

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، فِي الْمَقْتُولَةِ بِالْبُنْدُقَةِ: تِلْكَ الْمَوْقُودَةُ (٢).

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إِذَا رَمَيْتُ طَيْرًا فَوَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنَّ الْمَاءَ قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتُ صَيْدًا وَهُوَ عَلَى جَبَلٍ فَتَرَدَّى فَلَا تَأْكُلْهُ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنَّ التَّرَدَّى أَهْلَكَهُ» (٣).

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٩) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه.

(٢) البخاري (٨/ ٨٦).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (١٩٦٩١).

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه على مسلم (١٣ / ٧٨): قَوْلُهُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا
قَتَلَهُ" فِيهِ بَيَانُ قَاعِدَةٍ مُهِمَّةٍ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ الشَّكُّ فِي الذَّكَاءِ الْمُبِيحَةِ
لِلْحَيَوَانِ لَمْ يَحِلَّ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَحْرِيمُهُ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ "

وقال ابن القيم رحمه الله: لما كان الأصل في الذبائح التحريم، وشك هل وجد
الشرط المبيح أم لا، بقي الصيد على أصله في التحريم^(١).

قوله: " **وَالنَّفْسُ وَالْأَمْوَالُ لِلْمَعْصُومِ** " يعني أن نفس ومال الإنسان المعصوم
حرام.

فلا يحل دمه ولا ماله إلا بيقين الحل؛ فيؤخذ ماله قسرا إن امتنع عن دفع
الزكاة المفروضة؛ كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه مع مانعي الزكاة؛
فقد حاربهم حتى أرغمهم على دفعها.

(١) إعلام الموقعين (١ / ٣٤٠).

وكذا النفس معصومة محرمة لكل مسلم أو ذمي أو غير ذلك؛ طالما أنه دخل ديار الإسلام بإذن الحاكم أو حصل على تأشيرة دخول؛ أو كان من أهلها ابتداءً؛ فهو معصوم النفس والمال.

وعليه فلا يحل دم إنسان إلا بيقين كمن كفر بعد إسلامه؛ أو زنى بعد إحصان؛ أو قتل معصوماً؛ فإنه يقتل به؛ فإن النفس بالنفس؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُم وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ. وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٨ - ١٧٩).

وأخرج البخاري ومسلم عن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: لَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّْي مَالَهُ، وَنَفْسَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ"، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لَا أَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَقَالًا كَانُوا

يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتِلَتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللَّهِ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ" (١).

وأخرج أحمد وغيره عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إِنَّهُ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ: رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، أَوْ زَنَى بَعْدَ إِخْصَانِهِ، أَوْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ" (٢).

وقوله ﷺ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (٣)

أما عن حرمة الأموال:

قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ (البقرة: ١٨٨).
وقوله ﷺ في خطبة الوداع: "إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا" إلخ الخطبة (٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٤) ومسلم (٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه أحمد (٤٦٨) وأبو داود (٤٥٠٢) والترمذي (٢١٥٨) وابن ماجه (٢٥٣٣) والنسائي (٤٠١٩) عن عثمان رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود (٤٣٥٣) والنسائي (٤٠٤٨) والنسائي في الكبرى (٣٤٩٧)؛ وأحمد (٢٤٣٠٤) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٣٠١٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٨).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
"كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ" (١).

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
اِقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينٍ كَاذِبَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:
ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ:
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي
الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ (آل عمران: ٧٧) الآية (٢).

وعن أبي حرة الرقاشي عن عمه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال: "إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ" (٣)

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٥) ومسلم (١٣٨).

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٦٩٥) وأبو يعلى الموصلي في المسند (١٥٧٠) والدارقطني في السنن (٢٨٨٦) وفيه
عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ وهو ضعيف؛ وله شاهد من حديث عَمْرِو بْنِ يَثْرِيبٍ الضَّمَرِيُّ أخرجه أحمد
(١٥٤٨٨) وفي إسناده عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ مختلف فيه.

(٢٢) وَالْأَصْلُ فِي عَادَاتِنَا الْإِبَاحَةُ.... حَتَّى يَجِيءَ صَارِفُ الْإِبَاحَةِ

قاعدة: الأصل في العادات الحل والإباحة.

يعني أن العادات على الإباحة حتى يقوم الدليل على التحريم؛ فالعادات من الأطعمة والأشربة؛ وطريقة المعاش والذهاب والمجيء والكلام الأصل في كل ذلك الجواز؛ لا يحرم إلا ما قام الدليل على تحريمه.

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩). فإنه تعالى امتن على خلقه بما في الأرض جميعا ولا يمتن إلا بمباح، إذ لا منة في محرم. واستدل لإباحتها أيضا بصيغ الحصر في الآيات كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ (الأعراف: ٣٣).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (الأنعام: ١٤٥)

وقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِّنْ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا

تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ (الأنعام: ١٥١).

قاعدة: الأصل في الأشياء الحل.

فالأصل في البيوع والإيجارات وسائر المعاملات والأعيان والمنافع والشياب والآنية وكل شيء الحل إلا ما حرم بالنص فالأصل في الأشياء الحل، والدليل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ (البقرة: ٢٩).

وهذا عام في الأعيان والمنافع.

أما المعاملات فمثل قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، فأحل المبايعة، فالأصل فيها الحل وكذلك بقية العقود.

وقد نهى الشرع عن الحرير للرجال وعن التحلي بالذهب للرجال؛ فهذه حرمت نصاً؛ يعني بالدليل ونحو ذلك فلا يحرم من الأشياء والعادات إلا ما حرمه الله ورسوله ﷺ.

قاعدة: الأصل في الآنية الحل.

إلا الآنية المصنوعة من الذهب أو الفضة؛ فإنه يحرم الأكل والشرب فيها؛
لورود النهي عنها؛ قال الشيخ ابن عثيمين: والأصل في الآنية الحل، لأنها
داخلة في عموم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾
(البقرة: ٢٩) ومنه الآنية؛ لأنها مما خُلِقَ في الأرض، لكن إذا كان فيها شيء
يوجب تحريمها، كما لو اتُّخِذت على صورة حيوان مثلاً فهنا تحرم، لا لأنها آنية،
ولكن لأنها صارت على صورة محرمة. والدليل من السنة: قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: "وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ" (١).

وقوله أيضاً: "إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُوداً فَلَا تَعْتَدُوهَا،
وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ بِكُمْ غَيْرِ نِسْيَانٍ، فَلَا تَبْهَثُوا عَنْهَا" (٢).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٨٠٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ضعيف: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢ / ٢٢١) (٥٨٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٣ / ١٠)
والدارقطني في السنن (٤٣٩٦) وضعفه الألباني في غاية المرام رقم ٤.

فيكون الأصل فيما سَكَتَ اللهُ عنه الحِلُّ إلا في العبادات، فالأصل فيها التحريم؛ لأن العادة طريقٌ موصلٌ إلى الله عزَّ وجلَّ، فإذا لم نعلم أن الله وضعه طريقاً إليه حَرَّمَ علينا أن نَتَّخِذه طريقاً. وقد دَلَّت الآيات والأحاديث على أن العبادات موقوفةٌ على الشرع.

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١) فدلَّ على أن ما يدينُ العبدُ به ربَّه لا بُدَّ أن يكون الله أذن به.

وقال ﷺ: "إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ" (١). (٢) انتهى

(٢٣) وَلَيْسَ مَشْرُوعًا مِنَ الْأُمُورِ.... غَيْرُ الَّذِي فِي شَرْعِنَا الْمَذْكُورِ

أما العبادات فالأصل فيها المنع إلا إذا أذن بها الشرع ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١).

(١) صحيح : أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وابن ماجه (٤٢) .

(٢) "الشرح الممتع" (١ / ٦٩ - ٧٠) .

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ (النساء: ١٢٥)

قال العلماء قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي اتبع في عمله ما شرعه الله في كتابه وفي سنة نبيه ﷺ.

وقول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

قاعدة: الأصل فيما سَكَتَ اللهُ عنه الحِلُّ إلا في العبادات، فالأصل فيها التَّحريم.

لقوله ﷺ: "ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ"^(٢).

ولقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ. قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ (المائدة: ١٠١ - ١٠٢).

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

ويقول عليه الصلاة والسلام: « إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا، مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ »^(١).

(٢٤) وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمُقَاصِدِ..... وَاحْكُمُ بِهِذَا الْحُكْمَ لِلزَّوَائِدِ

قوله " وَسَائِلُ الْأُمُورِ كَالْمُقَاصِدِ " يعني في الحكم عليها؛ والقاعدة تقول:
الوسائل لها أحكام المقاصد.

والدليل عليها:

قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: ٣٢).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ (النور: ٣٠).

وقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٩) ومسلم (٢٣٥٨).

أما من السنة: قوله - ﷺ -: " «مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ مَشَى إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ لِيُقْضَىٰ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ، كَانَتْ خَطْوَتَاهُ إِحْدَاهُمَا تَحُطُّ خَطِيئَةً، وَالْأُخْرَى تَرْفَعُ دَرَجَةً» (١).

فالمشي وسيلة للصلاة؛ فلهذا كانت الخطى التي يخطوها يأخذ بها الحسنات ويحط عنه بها السيئات؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: الذَّرَائِعُ إِلَى الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ تُشْبِهُ مَعَانِيَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ (٢).

وقال ابن القيم رحمه الله:

لَمَّا كَانَتْ الْمُقَاصِدُ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِأَسْبَابٍ وَطُرُقٍ تُفْضِي إِلَيْهَا كَانَتْ طُرُقُهَا وَأَسْبَابُهَا تَابِعَةً لَهَا مُعْتَبَرَةً بِهَا، فَوَسَائِلُ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمُعَاصِي فِي كَرَاهَتِهَا وَالْمَنْعِ مِنْهَا بِحَسَبِ إِفْضَائِهَا إِلَى غَايَاتِهَا وَارْتِبَاطَاتِهَا بِهَا، وَوَسَائِلُ الطَّاعَاتِ وَالْقُرْبَاتِ فِي مَحَبَّتِهَا وَالْإِذْنِ فِيهَا بِحَسَبِ إِفْضَائِهَا إِلَى غَايَتِهَا؛ فَوَسِيلَةُ الْمُقْصُودِ

(١) أخرجه مسلم (٦٦٦).

(٢) الأم (٤ / ٥١).

تَابِعَةٌ لِلْمَقْصُودِ، وَكِلَاهُمَا مَقْصُودٌ، لَكِنَّهُ مَقْصُودٌ قَصْدَ الْغَايَاتِ، وَهِيَ
مَقْصُودَةٌ قَصْدَ الْوَسَائِلِ^(١).

[الوسائل الممنوعة تباح عند الاضطرار أو الحاجة]

ومن ذلك الكذب لإصلاح ذات البين؛ والكذب لإنقاذ النفس المعصومة من
الهلكة، وكذب الرجل على زوجته من أجل حسن عشرتها؛ والكذب على
العدو في الحرب.

[قاعدة: الغاية تبرر الوسيلة]:

ليست قاعدة شرعية؛ وهي من قواعد الماديين أصحاب النظريات النفعية
التي تقوم على الأصول الدنيوية المحضة؛ فترى القوي يأكل الضعيف؛
فتراهم يتعاملون بالربا ليأكل الغني مال الفقير المحتاج؛ ويقتلون المريض
المئوس منه بدعوى تخفيف الآلام عنه وغير ذلك.

ومن ذلك قول بعضهم أن دخول البرلمان وسيلة لغاية وضع القوانين
والأحكام على وفق الإسلام؛ ثم يستدل بقاعدة الغاية تبرر الوسيلة؛ وهؤلاء

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩).

أقول الأحكام في هذه البرلمانات قائمة على التصويت وموافقة أغلب وأكثرية الأعضاء وأحكام الله لا تخضع لمثل هذا التهريج؛ فهي ليست اختياراً وإنما واجبة التطبيق وجوباً شرعياً بالاتفاق.

[قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب]

قال الشيخ السعدي رحمه الله:

فهذا أصل كبير أن الوسائل لها أحكام المقاصد؛ وبه نعلم أن: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وما لا يتم المسنون إلا به فهو مسنون، وما يتوقف الحرام عليه فهو حرام، ووسائل المكروه مكروهة. اهـ^(١).

مثال ذلك: المشي، إن كان لواجب كصلاة الجمعة فهو واجب، وإن كان لمحرّم كفعل فاحشة فهو محرم، وإن كان لمندوب كزيارة صديق فهو مندوب، وإن كان لمكروه كحضور مجلس لغو فهو مكروه، وإن كان لمباح كنزهة فهو مباح.

(١) انظر / رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه المهمة ص ٥٧.

[قاعدة: ما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب].

والمعنى أنه ليس على المسلم أن يسعى لتحصيل أسباب الوجوب؛ ومثال ذلك غير المستطيع للحج لفقره؛ هل عليه السعي لتحصيل المال الذي يوصله للاستطاعة؛ فيوجب عليه الحج؟ الجواب: لا يجب؛ ولكن إن توفر له المال وجب عليه الحج؛ لكن لا يلزمه السعي لتوفير المال.

ومثله من لا يجب في ماله زكاة؛ هل عليه أن يسعى لتنمية ماله حتى يصل للنصاب المقرر شرعاً لوجوب الزكاة؟ الجواب: لا يجب؛ ولكن لو بلغ ماله النصاب فعليه الزكاة بعد تمام الحول.

[قاعدة سد الذرائع]

يعني منع الأسباب والذرائع التي توقع في المحرمات أو تفضي إليها؛ ودليلها؛ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ (النور:

٣١) فَمَنْعَهُنَّ مِنَ الضَّرْبِ بِالْأَرْجُلِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي نَفْسِهِ لئَلَّا يَكُونَ سَبَبًا

إِلَى سَمْعِ الرِّجَالِ صَوْتِ الْخُلُخَالِ فَيُثِيرُ ذَلِكَ دَوَاعِيَ الشَّهْوَةِ مِنْهُمْ إِلَيْهِنَّ.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ

يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ﴾ (النور: ٥٨).

أَمَرَ تَعَالَى مَمَالِيكَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْهُمْ الْحُلُمَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا عَلَيْهِمْ فِي هَذِهِ

الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ لئَلَّا يَكُونَ دُخُوهُمُ هَجْمًا بَغِيرِ اسْتِئْذَانٍ فِيهَا ذَرِيعَةٌ إِلَى

اطَّلَاعِهِمْ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ وَقَتِ إِلْقَاءِ ثِيَابِهِمْ عِنْدَ الْقَائِلَةِ وَالنَّوْمِ وَالْيَقِظَةِ، وَلَمْ

يَأْمُرْهُمْ بِالِاسْتِئْذَانِ فِي غَيْرِهَا وَإِنْ أُمِّكْنَ فِي تَرْكِهِ هَذِهِ الْمُفْسَدَةِ لِنُدُورِهَا وَقِلَّةِ

الْإِفْضَاءِ إِلَيْهَا فَجُعِلَتْ كَالْمُقَدَّمَةِ^(١).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ (البقرة:

١٠٤) نَهَاهُمْ سُبْحَانَهُ أَنْ يَقُولُوا هَذِهِ الْكَلِمَةُ - مَعَ قَصْدِهِمْ بِهَا الْخَيْرَ - لئَلَّا

يَكُونَ قَوْلُهُمْ ذَرِيعَةً إِلَى التَّشْبِهِ بِالْيَهُودِ فِي أَقْوَاهُمْ وَخِطَابِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا

يُخَاطَبُونَ بِهَا النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَيَقْصِدُونَ بِهَا السَّبَّ، وَيَقْصِدُونَ

فَاعِلًا مِنَ الرُّعُونَةِ، فَنَهَى الْمُسْلِمُونَ عَنْ قَوْلِهَا؛ سَدًّا لِدَرِيعَةِ الْمُشَابَهَةِ، وَلِئَلَّا

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١١٠).

يَكُونُ ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى أَنْ يَقُولَهَا الْيَهُودُ لِلنَّبِيِّ - ﷺ - تَشَبُّهَا بِالْمُسْلِمِينَ
يَقْصِدُونَ بِهَا غَيْرَ مَا يَقْصِدُهُ الْمُسْلِمُونَ. (١)

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَالَ: «مِنْ الْكَبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ
وَالِدَيْهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا
الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ» (٢).

وَمِنْ ذَلِكَ تَحْرِيمُ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَلَوْ فِي إِقْرَاءِ الْقُرْآنِ، وَالسَّفَرِ بِهَا وَلَوْ فِي
الْحَجِّ وَزِيَارَةِ الْوَالِدَيْنِ، سَدًّا لِدَرِيعَةٍ مَا يُحَازِرُ مِنَ الْفِتْنَةِ وَغَلَبَاتِ الطَّبَاعِ.
قال ابن القيم:

" فَإِذَا حَرَّمَ الرَّبُّ تَعَالَى شَيْئًا وَلَهُ طُرُقٌ وَوَسَائِلُ تُفْضِي إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يُحَرِّمُهَا وَيَمْنَعُ
مِنْهَا، تَحْقِيقًا لِتَحْرِيمِهِ، وَتَثْبِيثًا لَهُ، وَمَنْعًا أَنْ يُقَرَّبَ حِمَاهُ، وَلَوْ أَبَاحَ الْوَسَائِلَ
وَالذَّرَائِعَ الْمُقْضِيَةَ إِلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ نَقْضًا لِلتَّحْرِيمِ، وَإِغْرَاءً لِلنُّفُوسِ بِهِ،
وَحِكْمَتُهُ تَعَالَى وَعِلْمُهُ يَأْبَى ذَلِكَ كُلَّ الْإِبَاءِ " (٣).

(١) المصدر السابق.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧٣) ومسلم (٩٠).

(٣) إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩).

الحيل المحرمة تناقض قاعدة سد الذرائع:

قال ابن القيم^(١): وَتَجْوِزُ الْحِيلِ يُنَاقِضُ سَدَّ الذَّرَائِعِ مُنَاقِضَةٌ ظَاهِرَةٌ؛ فَإِنَّ الشَّارِعَ يَسُدُّ الطَّرِيقَ إِلَى الْمَفَاسِدِ بِكُلِّ مُمْكِنٍ، وَالْمُحْتَالُ يَفْتَحُ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا بِحِيلَةٍ.

ثم مثَّلَ لذلك بأحاديثٍ مِثْلَ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ»^(٢)؛ وحديث: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا وَيَاعُوهَا وَأَكَلُوهَا ثَمَنَهَا»^(٣).
قوله " **وَاحْكُم بَهَذَا الْحُكْمَ لِلزَّوَائِدِ** " لأن الأشياء عند الفقهاء مقاصد؛
ووسائل؛ وامتهمات وهي الزوائد.

أمَّا (الزوائد) فهي الأمور التي تجري تسميةً للفعل.

مثال ذلك الحج مقصد والسفر لأدائه وسيلة؛ والرجوع من الحج لبيته متمم؛
وهذا ما يعرف بالزوائد.

(١) إعلام الموقعين (٣/ ١٢٦).

(٢) صحيح: أبو داود (٢٠٧٦) وابن ماجه (١٩٣٥) عن علي. وأخرجه ابن ماجه (١٩٣٦) عن عقبة بن عامر؛ وابن الجارود في المنتقى (٦٨٤) عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٢٤)، ومسلم (١٥٨٣).

ومثله الذهاب للصلاة والرجوع منها؛ وفي الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، «مَنْ غَدَا إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ رَاحَ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُ فِي الْجَنَّةِ نَزْلاً، كُلَّمَا غَدَا، أَوْ رَاحَ»^(١).

(٢٥) وَالْخَطَا وَالْإِكْرَاهُ وَالنِّسْيَانُ..... أَسْقَطَهُ مَعْبُودُنَا الرَّحْمَانُ

قوله " أَسْقَطَهُ مَعْبُودُنَا الرَّحْمَانُ " يعني أن الله تعالى لا يؤاخذ بالخطأ والنسيان والإكراه؛ فلا إثم على من فعل الذنب بالخطأ أو بالنسيان أو بالإكراه والتهديد؛ وكذا من ترك الواجب نسياناً؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (النحل: ١٠٦).

وعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَأِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، قَالَ: دَخَلَ قُلُوبُهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَيْءٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: " قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا " قَالَ: فَالْقَى اللَّهُ الْإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) " قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ " ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى

(١) أخرجه البخاري (٦٦٢)، ومسلم (٦٦٩).

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴿﴾ " قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ " ﴿﴾ وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا ﴿﴾ " قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ " (١).

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ» (٢).

وقال النبي ﷺ: " إِنْ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمَ " (٣).

ولكن الإكراه إذا تعلق بحق الناس فلا يصح الإكراه؛ كمن أكره على القتل فلا يقتل لأنه بذلك يفتدي نفسه بغيره؛ ولهذا قيل الإكراه في الأقوال معفو عنه؛ أما في الأفعال فمختلف فيه.

(٢٦) لَكِنْ مَعَ الْإِتْلَافِ يَثْبُتُ الْبَدَلُ.... وَيَتَنَفَّى التَّأْثِيمُ عَنْهُ وَالزَّلَلُ

قوله: " لَكِنْ مَعَ الْإِتْلَافِ يَثْبُتُ الْبَدَلُ " يعني أن الخطأ يسقط الإثم ولكن لا بد من تعويض المتضرر بالخطأ أو النسيان؛ فمن أتلف شيئاً خطأ فعليه أن يضمنه؛ ومن أتلف متعمداً من باب أولى أن يضمن بلا شك.

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البخاري (٥٢٦٩) ومسلم (١٢٧).

ودليل ذلك عَنْ أَنَسٍ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتِ الَّتِي النَّبِيُّ ﷺ - فِي بَيْتِهَا يَدَ الْخَادِمِ فَسَقَطَتِ الصَّحْفَةُ فَانْفَلَقَتْ، فَجَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ - فَلَقَّ الصَّحْفَةَ، ثُمَّ جَعَلَ يَجْمَعُ فِيهَا الطَّعَامَ الَّذِي كَانَ فِي الصَّحْفَةِ

وَيَقُولُ: «غَارَتْ أُمُّكُمْ»، ثُمَّ حَبَسَ الْخَادِمَ حَتَّى أَتَى بِصَحْفَةٍ مِنْ عِنْدِ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا، فَدَفَعَ الصَّحْفَةَ الصَّحِيحَةَ إِلَى الَّتِي كُسِرَتْ صَحْفَتُهَا، وَأَمْسَكَ الْمَكْسُورَةَ فِي بَيْتِ الَّتِي كُسِرَتْ" (١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "مَا رَأَيْتُ صَانِعَةَ طَعَامٍ مِثْلَ صَفِيَّةَ أَهَدَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِنَاءً فِيهِ طَعَامٌ فَمَا مَلَكَتْ نَفْسِي أَنْ كَسَرْتُهُ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كِفَارَتِهِ؛ فَقَالَ: إِنَاءٌ كَيْنَاءٍ وَطَعَامٌ كَطَعَامٍ" (٢).

ومن تطبيقات القاعدة:

(١) القتل الخطأ يتنفي معه الإثم؛ ولكن يلزم القاتل دفع الدية.

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٥).

(٢) صحيح: أخرجه النسائي (٣٩٥٧) وفي الكبرى برقم (٨٨٥٥)؛ وأبو داود (٣٥٦٨) وأحمد

(٢٥١٥٥).

(٢) قال ابن رجب الحنبلي رحمه الله في قواعده (٣٦):

"مَنْ أَتْلَفَ شَيْئًا لِدَفْعِ أَذَاهُ لَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ لِدَفْعِ أَذَاهُ بِهِ ضَمِنَهُ".

وَيَتَخَرَّجُ عَلَى ذَلِكَ مَسَائِلُ:

مِنْهَا: لَوْ صَالَ عَلَيْهِ حَيَوَانٌ آدَمِيٌّ أَوْ بَهِيمَةٌ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْقَتْلِ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ قَتَلَ حَيَوَانًا لِغَيْرِهِ فِي مَخْمَصَةٍ لِيُحْيِيَ بِهِ نَفْسَهُ ضَمِنَهُ.

وَمِنْهَا: لَوْ صَالَ عَلَيْهِ صَيْدٌ فِي إِحْرَامِهِ فَقَتَلَهُ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ، وَإِنْ أَضْطُرَّ فَقَتَلَهُ فِي الْمَخْمَصَةِ لِيُحْيِيَ بِهِ نَفْسَهُ ضَمِنَهُ وَمِنْهَا: لَوْ أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَأَلْقَى مَتَاعَ غَيْرِهِ لِيُخَفِّفَهَا ضَمِنَهُ، وَلَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ مَتَاعُ غَيْرِهِ فَخَشِيَ أَنْ يُهْلِكَهُ فَدَفَعَهُ فَوْقَ فِي الْمَاءِ لَمْ يَضْمَنْهُ.

وَمِنْهَا: لَوْ وَقَعَتْ بَيْضَةٌ نَعَامَةٍ مِنْ شَجَرَةٍ فِي الْحَرَمِ عَلَى عَيْنِ إِنْسَانٍ فَدَفَعَهَا فَانْكَسَرَتْ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ احتَاجَ إِلَى أَكْلِهَا لِمَخْمَصَةٍ. وَمِنْهَا: لَوْ قَلَعَ شَوْكَ الْحَرَمِ لِأَذَاهُ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَلَوْ احتَاجَ إِلَى إِيقَادِ غُصْنِ شَجَرَةٍ

ضَمِنَهُ. ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ، وَخَالَفَ صَاحِبُ الْمُغْنِيِّ فِي جَوَازِ قَطْعِ الشُّوْكِ لِلنَّصِّ الْوَارِدِ فِيهِ " انتهى (١).

ويتفرع على ما سبق قاعدة: "الإِضْطِرَّارُ لَا يَبْطُلُ حَقَّ النَّاسِ"

ومثال ذلك: من اضطر فأكل طعام غيره؛ فإنه يضمن ثمنه؛ لأن الاضطرار لا يسقط حق الآخرين؛ ومن ذلك لو أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ فَأَلْقَى مَتَاعَ غَيْرِهِ لِيُخَفِّفَهَا ضَمِنَهُ.

(٢٧) ومن مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّبَعِ.... يَثْبُتُ لَا إِذَا اسْتَقَلَّ فَوْقَ

وهذه القاعدة تقول: "يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً".

يعني أن بعض الأمور تصح بالتبعية ولكن لا تصح إذا استقلت وحدها.

مثال ذلك: بيع الجنين مع أمه جائز أما بيع الجنين استقلالاً فلا يجوز؛ فلو بيعت بقرة حاملاً مع جنينها صح البيع؛ أما بيع جنينها وحده وهو في بطنها؛ فلا يصح؛ لأنه مجهول وفي بيعه غرر وجهالة.

(١) القواعد لابن رجب ص ٣٦.

وكذا أكل الدود مع الثمرة جائز؛ أما أكل الدود وحده فلا يجوز.

وكذا بيع أساس الدار تبعاً لما ظهر منها؛ أما بيعه وحده فلا يصح.

وعليه فمن اشترى شيئاً دخل فيه لوازمه وتوابعه كمفاتيح الدار والأبواب

والنوافذ؛ وما يتعلق بها؛ كل ذلك يكون تبعاً للدار.

ومن القواعد المتفرعة على هذه القاعدة:

(١) قاعدة التابع تابع.

يعني أن التابع لا يفرد بحكم.

(٢) التابع لا يتقدم على المتبوع.

(٣) إذا فسد المتبوع فسد التابع.

(٢٨) وَالْعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ إِذَا وَرَدَ.. حُكْمٌ مِنَ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ لَمْ يُحَدِّ

قوله رحمه الله: "وَالْعُرْفُ مَعْمُولٌ بِهِ" وهي قاعدة: العادة محكمة.

وقاعدة: المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً ما لم يخالف نصاً.

وتعريف العُرْف لغة: ضد النكر؛ وهو الأمر المستقر المعلوم؛ الذي تتابع عليه

الناس وألفوه.

الْعُرْفُ اصطلاحًا:

ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول.

وقال الجرجاني:

الْعُرْفُ ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطبائع بالقبول وهو حجة أيضا لكنه أسرع إلى الفهم؛ وكذا العادة هي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرة أخرى^(١).

وقيل العرف: عادة جمهور قوم في قول أو عمل.^(٢)

وَالْعَادَةُ: مَا خُوذَتْ مِنَ الْعُودِ، أَوْ الْمُعَاوَدَةِ، بِمَعْنَى التَّكْرَارِ.

(١) التعريفات للجرجاني ص ١٢٦

(٢) أصول الفقه ص ٣٢٩، لمحمد زكريا البرديسي .

وَفِي الإِصْطِلَاحِ: عِبَارَةٌ عَمَّا اسْتَقَرَّ فِي النُّفُوسِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَكَرِّرَةِ الْمُقْبُولَةِ عِنْدَ
الطَّبَائِعِ السَّلِيمَةِ^(١).

والعرف والعادة يستعملهما الفقهاء بمعنى واحد لا يفرقون بينهما.

شروط اعتبار العرف:

(١) الشرط الأول: أن لا يخالف نصًا ثابتًا أو أصلًا شرعيًا قطعيًا.

(٢) الشرط الثاني: أن يكون العرف والعادة مطردا أو غالبا.

والمعنى أن العرف المعتبر هو المتعارف عليه بين أغلب الناس وجمهورهم؛
فلا عبرة بعرف جماعة قليلة لم يتعارف عليه عموم الناس.

(٣) الشرط الثالث: أن يكون العرف سابقًا.

فلا عبرة بالعرف الطارئ؛ والعادة المستجدة.

(٤) الشرط الرابع: ألا يتفق على أمر خلاف العرف.

(١) الموسوعة الفقهية الكويتية (٢٩ / ٢١٥)

فمثلا لو تعارف الناس على أن نقل المبيع على البائع؛ ثم جاء البائعان (الطرفان) فاتفقا على أن نقل المبيع على المشتري؛ فيؤخذ بالاتفاق ويلغى العرف؛ لأنه اتفق على خلافه.

حجية العرف:

يستند العرف في حجيته على بعض الأدلة من الكتاب والسنة؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ (الحج: ٧٨). وعدم اعتبار عادات الناس وتعارفهم على أمور معينة يوقعهم في حرج وضيق.

وقوله تعالى: ﴿وَمَتَّعُوهُمْ عَلَىٰ الْمَوْسِعِ قَدْرُهُ وَعَلَىٰ الْمُقْتِرِ قَدْرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٦).

وقوله تعالى: ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢٤١). وقوله سبحانه: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: ١٩).

فالعرف هو الذي يقدر متعة المطلقة؛ ويحدد المعاشرة بالمعروف؛ وذلك لاعتبار العرف في مثل هذه الأمور.

وأيضاً يستند إلى حديث: "فَمَا رَأَاهُ الْمُؤْمِنُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ"^(١).

(١) الطبراني في الكبير، والخطيب في الفقيه والمتفقه ص ١٦٦ - ١٦٧.

وأيضاً قوله - ﷺ - لهند زوج أبي سفيان رضي الله عنهم: "خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ"^(١).

وهذا يدل على اعتبار العرف في تقدير النفقة التي تكفي هند وأبنائها من مال زوجها.

قال النووي معقّباً على هذا الحديث:

إن في الحديث فوائد منها: أن النفقة مقدرة بالكفاية، ومنها اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي^(٢).

ومن التطبيقات للعرف في الأحكام الفقهية:

- ١ - الطمأنينة في الصلاة ركن، ولكنها واجب غير مقدر وتقديرها يرجع إلى العرف - أي ما يتعارف عليه الناس - بما لا يوقعهم في حرج ومشقة.
- ٢ - تحديد مهر الزوجة، فليس له حد في الشرع، وهذا مرجعه إلى العرف.
- ٣ - جواز بيع المعاطاة، رغم أنه لم يقم على إيجاب وقبول لفظي وصورته: قول المشتري للبائع: أعطني كذا بثمان كذا، فيعطيه، أو يقول البائع للمشتري: خذ هذه السلعة بكذا، فيدفع ثمنها ويأخذها.

(١) البخاري ومسلم

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (٢/ ص ٧-٩)

٤ - العرف هو الذي يحدد بعض التزامات العقود التي لم يتفق عليها كأجر السمسار، وأجرة الكيل، أو الوزن ونحوه.

٥ - العرف هو الذي يحدد بعض الواجبات الشرعية، كالمعاشرة بالمعروف، وحسن الصحبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٦ - العرف هو الذي يقدر نفقة المطلقة، وهو الذي يحدد عدالة الشهود.

(٢٩) مُعَاجِلُ الْمُحْظُورِ قَبْلَ آئِهِ..... قَدْ بَاءَ بِالْخُسْرَانِ مَعَ حِرْمَانِهِ

قوله: "مُعَاجِلُ الْمُحْظُورِ قَبْلَ آئِهِ....." والمحظور هو الممنوع والمحرم.

فلو حظر شيء على إنسان حظراً مؤقتاً فاستعجله بالحرام يعاقب بالحرمان منه؛ مع الإثم والوعيد الأخروي.

ويعبر عن ذلك بقاعدة: مَنْ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِقِبَ بِحِرْمَانِهِ".

ومن ألفاظها: الأصل المعاملة بنقيض المقصود الفاسد.

وأيضاً: "من استعجل ما أخره الشرع يجازى برده".

ويمثل لذلك بعض التطبيقات الفقهية؛ من ذلك:

- قاتل مورثه ولو بالخطأ فإنه يعاقب بالحرمان من الميراث؛ لأنه ربما تعجل الميراث فقتل مورثه؛ ويدل على ذلك حديث أبي هريرة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ»^(١).

ولحديث: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئًا»^(٢).

ومثله لو قتل الموصى له الموصي فإنه يحرم من الوصية.

- ومنها إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً - بغير رضاها - في مرضه المخوف قاصداً حرمانها من الميراث ومات وهي في العدة ترثه.

- لَوْ خَلَّلَ الْحُمَرُ "لَمْ تَطْهَرْ"؛ بخلاف ما لو تخللت بنفسها فإنها تطهر ويحل أكلها.

(١) صحيح: أخرجه الترمذي (٢١٠٩) وابن ماجه (٢٦٤٥) (٢٧٣٥) والنسائي في الكبرى (٦٣٣٥).

(٢) حسن: أبو داود (٤٥٦٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

- ومن ذلك من فرق بين المال المجموع هروبا من وجوب الزكاة؛ فإنه يجب عليه أن يزكي.

- الْغَالُ مِنَ الْغَنِيمَةِ يَحْرُمُ أَصْهُمُهُ مِنْهَا عَلَى إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ.

- وَمِنْهَا مَنْ اصْطَادَ صَيْدًا قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَإِنْ تَحَلَّلَ حَتَّى يُرْسِلَهُ وَيُطْلِقَهُ.

- وَمِنْهَا مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا حُرِّمَتْ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ عَلَى رِوَايَةٍ.

- وَمِنْهَا مَنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَهَا فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا عَلَى التَّأْيِيدِ كَمَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَهُ الْخَلَّالُ فِي أَحْكَامِ الْعَبِيدِ عَنْ الْخَضِرِ بْنِ الْمُثَنَّى الْكِنْدِيِّ عَنْهُ. وَالْخَضِرُ مَجْهُولٌ تَفَرَّدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بِرِوَايَةِ الْمُنَاكِيرِ الَّتِي لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا^(١).

- وَمِنْهَا مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي "مُشْكِلِ الْأَثَارِ" أَنَّ الْمُكَاتَبَ إِذَا كَانَ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى الْأَدَاءِ فَأَخَّرَهُ لِيُدْوَماً لَهُ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ مَنَعَ وَاجِبًا عَلَيْهِ لِيَبْقَى مَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِذَا أَدَّاهُ، نَقَلَهُ عَنْ السُّبْكِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ، وَقَالَ: إِنَّهُ تَخْرِيجٌ حَسَنٌ لَا يَبْعُدُ مِنْ جِهَةِ الْفِقْهِ (انْتَهَى)^(٢).

(١) راجع القواعد لابن رجب ص ٢٣٠.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٢.

(٣٠) وَإِنْ أَتَى التَّحْرِيمُ فِي نَفْسِ الْعَمَلِ أَوْ شَرْطِهِ، فَذُو فَسَادٍ وَخَلَلٍ

وقوله رحمه الله في هذا البيت شرح لقاعدة: "النهي يقتضي الفساد".

ويستدل لهذه القاعدة بقوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

ومعلوم أن النهي شرع لدرء مفسدة عائدة؛ فتصحيح ما نهى عنه يخالف ذلك بداهة.

ومعنى كلام الشيخ رحمه الله: أن النهي إذا عاد إلى ركن من أركان العمل أو واجب من واجباته؛ فإن العمل يكون فاسدًا؛ فمن أخل بركن من أركان العمل أو بأحد الواجبات فالعمل يكون فاسدًا؛ وكذا إذا كان الخلل في شرط من شروط العمل؛ فالعمل يفسد.

فالصلاة مثلاً لها أركان وواجبات فمن أخل بركن كالركوع أو السجود فالصلاة باطلة؛ وكذا من أخل بواجب عمداً؛ كتكبيرات الانتقال؛ فالصلاة باطلة.

(١) أخرجه مسلم (١٧١٨) وأخرجه البخاري معلقاً (٩/ ١٠٧).

وكذا من أخل بشرط فصلى لغير القبلة؛ أو صلى بغير وضوء فالصلاة باطلة.
وكذا من صام يومي العيدين فصيامه باطل لوقوع النهي عن نفس العمل
وهو صوم يومي العيدين.

وكذا النهي عن بيع الخنزير لأنه نجس العين فالنهي عائد إلى ذات البيع.
أما إذا عاد النهي إلى أمر خارج عن العمل؛ فإن الناس اختلفوا فمنهم من
صححه مع الإثم ومنهم من قال بفساده.

ويمثل لذلك بالصلاة في الثوب المغصوب أو في الأرض المغصوبة؛ فمنهم
من صحح الصلاة مع الإثم ومنهم الشافعي؛ ومنهم من قال ببطلانها كما نقل
عن مالك.

ومثله أيضاً النهي عن البيع بعد النداء للجمعة؛ فالنهي عائد لشيء خارج عن
العمل؛ فمن العلماء من صحح البيع مع الإثم ومنهم من قال ببطلانه.

(٣١) وَمُتْلَفٌ مُؤْذِيهِ لَيْسَ يَضْمَنُ.... بَعْدَ الدَّفَاعِ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ

والمعنى أن دفع الصائل مشروع ولا ضمان على من دفعه ورده حتى لو أدى
إلى قتل الصائل بعد الدفع بالتّي هي أحسن.

أما إذا كان الصائل خفيف الأذى أو يمكن دفعه بدون قتله؛ فمن قتله فعليه ضمانه.

وفي الحديث عن أبي هريرة، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك» قال: أرايت إن قاتلني؟ قال: «قاتله» قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد»، قال: أرايت إن قتلته؟ قال: «هو في النار»^(١).

(٣٢) و(أل) تُفِيدُ الْكُلَّ فِي الْعُمُومِ ... فِي الْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ كَ(الْعَلِيمِ)

قوله " و(أل) تُفِيدُ الْكُلَّ فِي الْعُمُومِ " يعني أن كل اسم محلي ومعرف بالألف واللام فهو يفيد العموم؛ والاستغراق.

والعام: عرفه العلامة الشيخ ابن عثيمين بقوله: " اللفظ المستغرق لجميع أفرادها بلا حصر." ^(٢)

(١) أخرجه مسلم (١٤٠).

(٢) شرح الأصول من علم الأصول ص ٢٤٢.

صيغ العموم أو ألفاظ العموم:

- المعرف بالألف واللام للاستغراق والعموم، ومن ذلك ما يلي:

(أ) ألفاظ الجموع، كالمسلمين، المؤمنين، المشركين، ونحوه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

(البقرة: ٢٣٣)

وقوله: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (النور: ٥٩).

فلفظ الوالدات، والأطفال من ألفاظ الجموع يعم كل والدة، وكل طفل.

(ب) اسم الجنس، أو الاسم الجمعي: وهو ما لا واحد له من لفظه كالناس، والحيوان، والماء، والنساء، والتراب.

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ (البقرة: ٢١).

وهذا نداء يعم جميع الناس.

ومن ذلك اسم الجنس المفرد: كالسارق والإنسان في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (النور: ٣٨).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (العصر: ٢).

ولفظ السارق، والإنسان، يعم كل سارق وكل إنسان.

(٣٣) والنكرات في سياق النفي تُعْطِي الْعُمُومَ أَوْ سِيَاقِ النَّهْيِ

يعني أن النكرة في سياق النفي أو النهي أو الشرط، أو الاستفهام الإنكاري تفيد العموم:

مثال النفي: قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ (الأنعام: ١٠١).

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

وحديث: "... فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ" ^(١).

ومثال النهي: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ (التوبة: ٨٤).

قوله - ﷺ -: " لَا تَبْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ " ^(٢).

ومثال الشرط: قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: ٦).

ومثال الاستفهام الإنكاري: قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾

(الأنعام: ٤٦).

(١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٧٠) (٣٥٦٥) وابن ماجه (٢٧١٣) والترمذي (٢١٢٠).

(٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٥٠٣) والترمذي (١٢٣٢) والنسائي (٦١٦٢) وابن ماجه (٢١٨٧).

(٣٤) كذاك (مَنْ) و (ما) تفيدان معا... كُلُّ الْعُمُومِ يَا أَخِي فَاسْمَعَا

وقوله رحمه الله يعني أن أدوات الشرط كـ "مَنْ"، "أينما"، "أيا"، "أي"، "إن"، "ما"، ومتى الشرطية كل ذلك يفيد العموم.

مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ (الطلاق: ٣).

وقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: ٧٨).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوفَّ إِلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٧٢).

وقوله - ﷺ -: "أَيُّا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوَالِيهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ" (١).

ومثل قول القائل: متى جاء زيد فأكرمه، أي رجل يأتيني فله درهم.

(٣٥) وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِذَا يُضَافُ ... فَافْهَمْ هُدَيْتَ الرُّشْدَ مَا يُضَافُ

قوله " وَمِثْلُهُ الْمُفْرَدُ إِذَا يُضَافُ " يعني أن المفرد المعرف بالإضافة يفيد

العموم: كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: ٢٣١) - آل

عمران: ١٠٣ - المائدة: ٧).

فلفظ " نعمة " أضيفت إلى لفظ الجلالة " الله " وهذا للعموم أي: نعمة

صغيرة أم كبيرة.

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٨٣) والترمذي (١١٠٢).

وكذلك الجمع المعرف بالإضافة يفيد العموم: مثل قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ﴾ (الأعراف: ٧٤).

وقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي﴾ (النساء: ١١).
فلفظ "أولاد" أضيف إلى الضمير يفيد العموم، أي أن الأسلوب يعم كل الأولاد.

والعام يقابله الخاص؛ والخاص هو: اللفظ الذي يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع.

والخاص أو المخصص: ما دل على إخراج بعض أفراد العام منه.

والقاعدة: أن الأصل في الأدلة العموم لا التخصيص؛ فمن ادعى التخصيص فعليه الدليل أو القرائن الدالة على ما يدعيه.

(٣٦) وَلَا يَتِمُّ الْحُكْمُ حَتَّى تَجْتَمِعَ.... كُلُّ الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعُ تَرْتَفِعُ

ومعنى قوله رحمه الله في هذا البيت أن الحكم لا يتم حتى تتوافر شروطه وتنتفي موانعه وتقوم أسبابه إن كان حكماً له أسباب وسيأتي الكلام عن السبب والعلة في شرح البيت رقم (٤٠).

والشرط في اللغة: العلامة واللازم للشيء.

وفي الاصطلاح: هو ما يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم.

ومثاله:

(أ) الوضوء شرط للصلاة: فإذا عدم الوضوء انتفت الصلاة، ولا يلزم المتوضئ أن يظل يصلي ما دام على وضوئه.

(ب) الزوجية شرط لإيقاع الطلاق: فإذا انعدمت الزوجية انعدم الطلاق، ولكن لا يلزم من وجود الزوجية أن يقع الطلاق.

(ج) الملك شرط في البيع: فإذا كان البائع مالكا لما يبيعه: فإن البيع يكون صحيحاً، وإذا انعدمت الملكية انعدمت صحة البيع، لقول النبي - ﷺ -

لحكيم بن حزام: "لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ"^(١).

والموانع جمع مانع؛ والمانع لغة: هو الحائل بين شيئين.

واصطلاحاً: ما يترتب على وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود.

وأمثلة ذلك ما يلي:

(١) تقدم تخريجه.

١ - الحدث المانع من الصلاة، وذلك في قوله ﷺ: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ" (١).

٢ - الإحرام مانع من صيد البر، لقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ (المائدة: ١).

٣ - الحيض والنفاس مانع من الصلاة والصوم، لقول عائشة رضي الله عنها: "كَانَ يُصِيئُنَا ذَلِكَ فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ" (٢).

٤ - الشبهة مانعة من وجوب الحد، لحديث: "ادروا الحدود ما استطعتم عن المسلمين" (٣).

٥ - الأنوثة مانعة من وجوب الجهاد، والجمعة.

٦ - المرض مانع من وجوب الجمعة والجماعات، ونحو ذلك.

٧ - الأبوة مانعة من القصاص، رغم وجوب القصاص، وحجة هذا قوله

ﷺ: "لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ" (٤).

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤) ومسلم (٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢١) ومسلم (٣٣٥).

(٣) ضعيف: أخرجه الترمذي (١٤٢٤) الدارقطني في السنن (٣٠٩٧) والبيهقي في السنن الكبرى (١٧٠٥٧) وضعفه الألباني.

(٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٤٠١) وابن ماجه (٢٦٦١).

(٣٧) وَمَنْ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ عَمَلٍ... قَدْ اسْتَحَقَّ مَا لَهُ عَلَى الْعَمَلِ

والمعنى أن من أدى ما عليه من عمل كُفِّ به؛ فإنه يستحق أن يعطى أجره كاملاً غير منقوص؛ ولهذا توعد الله سبحانه الذين يأكلون أجور الناس؛ فقد أخرج البخاري وغيره عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ" (١).

وقوله ﷺ: «أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ، قَبْلَ أَنْ يَجِفَّ عَرْقُهُ» (٢).

وروى البخاري عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأُعْطِيَ الْحَجَّامُ أَجْرَهُ» (٣).

وأخرج البخاري ومسلم عن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ» (٤).

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٧).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٤٤٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ؛ وصححه الألباني.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (٢٢٨٠) ومسلم (١٥٧٧).

وفي أعمال القربات والعبادات فإن الله تعالى يشب العبد عليها ويجازيه الجزاء الأولي؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ (النساء: ١٠٠).

وقال سبحانه: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ (آل عمران: ١٩٥).

(٣٨) وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ مِنَ الْمَأْمُورِ.... إِنْ شَقَّ فِعْلُ سَائِرِ الْمَأْمُورِ

وهذا يعني أن من عجز عن شيء فيأت منه ما استطاع؛ فمن عجز عن الصلاة قائما صلى قاعدا؛ ومن عجز عن الحج ببدنه واستطاع بماله فلينب من يحج عنه؛ والله يقول: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦).

ويقول سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (التغابن: ١٦).

وفي الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»^(١).

(٣٩) وَكُلٌّ مِنْ نَشَأَ عَنِ الْمَأْذُونِ..... فذاك أمر ليس بالمضمون

والمعنى أن الشيء المأذون فيه شرعاً إذا ترتب عليه ضرر أو شيء فليس فيه ضمان؛ والضمان هو العوض أو الأرش أو دية الجروح.

ويمثل لذلك من قطعت يده حدا بالسرقة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة: ٣٨).
ثم ترتب على القطع سراية مرض في باقي اليد بسبب القطع؛ فلا ضمان فيه؛ لأن ذلك شيء أذن فيه الشرع الحنيف.

ومثله من ضرب امرأته - بالضوابط المقررة - بسبب نشوزها ثم ترتب على ضربه لها أذى أو ضرر فلا ضمان عليه؛ لأنه فعل شيئاً مأذوناً له فيه بسبب

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧).

عصيانها ونشوزها؛ قال تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ
وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾
(النساء: ٣٤).

أما من تعدى وضرب إنساناً بغير وجه حق وترتب على الضرب سراية من
مرض وعطب في بدن المضروب؛ فإنه يضمن دية الأذى والعطب الذي
تسبب فيه بتعديه؛ لأن فعله غير مآذون له به.

وأخرج البخاري عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: أَطَّلَعَ رَجُلٌ مِنْ جُحْرِ فِي حُجْرِ النَّبِيِّ
ﷺ، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِدْرَى يَحْكُ بِهِ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ،
لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ، إِنَّمَا جُعِلَ الْإِسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ»^(١).

فدل النبي ﷺ إلى أن المتعدى عليه لو فحاً عين الناظر المتعدي بغير استئذان
فليس عليه شيء؛ وأهدر حق المتعدي.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤١) ومسلم (٢١٥٦).

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا أَطَّلَعَ مِنْ بَعْضِ حُجَرِ النَّبِيِّ ﷺ ، " فَقَامَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ بِمَشَقَصٍ ، أَوْ بِمَشَاقِصَ ، فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ يَخْتَلُ الرَّجُلَ لِيَطْعُنَهُ ^(١) " .

(٤٠) وَكُلُّ حُكْمٍ دَائِرٌ مَعَ عِلَّتِهِ..... وَهِيَ الَّتِي قَدْ أُوجِبَتْ لِشَرْعِيَّتِهِ

وهذا البيت يشير إلى القاعدة التي تقول: الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا. بمعنى إذا وجدت العلة وجد الحكم وإذا انتفت العلة انتفى الحكم.

ومن ألفاظ القاعدة: الحكم إذا ثبت بعلة زال بزوالها.

ومعنى العلة الشرعية: أمانة على وجود الحكم؛ إن وجدت وجد الحكم، وإن انتفت انتفى.

ونستطيع أن نقول أن العلة هي ما تعلق الحكم به.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤٢) ومسلم (٢١٥٧).

وقيل أيضًا في تعريف العلة، أنها: "وصف ظاهر منضبط دل الدليل على كونه مناطاً للحكم".

وللعلة أسماء مختلفة، فهي تسمى: السبب، والأمانة، والداعي، والمستدعي، والباعث، والحامل، والمناط، والدليل، والمقتضي، والموجب، والمؤثر. وهناك أحكام معللة أي قام الحكم لوجود علة معينة؛ وهناك أحكام تعبدية محضة لا يُعَلَّم العلة منها؛ فيكون علتها وجود النص الشرعي الدال عليها فقط.

والعلة والسبب قريبان في المعنى؛ فالسبب في اللغة: الحبل وما يتوصل به إلى غيره؛ كالطريق والسلم

وعند الأصوليين: ما يوجد الحكم بوجوده وينعدم عند عدمه.

والسبب بمعنى العلة لظهور الحكم عقيب وجوده والحكم يدور مع علته يوجد بوجودها وينعدم بانعدامها.

أمثلة السبب:

- (١) الزنا سبب لوجوب الحد.
- (٢) ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة.
- (٣) الزواج سبب لإثبات الحل بين الزوجين.

(٤) الرضاع سبب لحرمة الزواج.

فإذا وجدت هذه الأسباب وجدت الأحكام، وإذا انتفت الأسباب انتفت الأحكام.

والأسباب قد تكون في قدرة المكلف، وقد تكون ليست في قدرته فمثلاً: السرقة سبب لوجوب قطع اليد، فهذا سبب في قدرة المكلف، والسفر سبب لإباحة الفطر في رمضان، فهذا سبب مقدور عليه.

والقراية سبب للإرث، والصغر سبب للولاية، والاضطرار سبب في إباحة الميتة، وهذه أسباب ليست في قدرة المكلف.

ومن التطبيقات الفقهية للأحكام المعللة بعلة:

(١) تحريم الخمر لعلة الإسكار؛ فكل مسكر خمر؛ والخمر المتخللة بنفسها (يعني صارت خلاً بنفسها) تطهر باتفاق المسلمين، فيجوز أكل ذلك الخل لزوال العلة الموجبة للتحريم.

(٢) وكذلك تحريم أكل الجلالة وهي ما تغذت على النجاسات؛ فإذا حبست وعلفت بالعلف الطاهر حتى تطيب فإنها تطهر ويحل أكلها بعد ذبحها.

(٣) ومن ذلك زوال حكم النجاسة بزوال عينها بمطهر أو بالاستحالة أو بالاحتراق ونحوه.

(٤) من ذلك أيضا نهي النبي ﷺ في بادئ الأمر عن كتابة حديثه خشية أن يختلط بالقرآن، فلما عم القرآن وشاع حفظه أذن النبي ﷺ بكتابة الحديث.

(٥) امتناع النبي ﷺ عن المواظبة على صلاة التراويح جماعة بأصحابه خشية أن تفرض؛ فلما توفي رسول الله ﷺ وانتفت علة الامتناع أعاد عمر رضي الله عنه صلاة التراويح جماعة في المسجد.

(٦) وأيضا السفر علة في إباحة الفطر للمسافر، فإذا وجد السفر فقد وجدت علة الإباحة، وإذا عدت العلة انعدم حل الفطر، وبقي التحريم، وكذلك المرض في إباحة الفطر من رمضان، والأمثلة على هذا كثيرة.

(٧) وقوله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكُلُوا وَادْخَرُوا وَتَصَدَّقُوا»^(١) وكان النهي عن ادخار لحوم الأضاحي لأجل الدافة وهم جماعة نزلوا المدينة لضرر نزل بهم أيام الأضحى زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فأذن النبي ﷺ في الادخار لما زالت علة النهي عن ذلك.

(٨) وأخرج أحمد وغيره عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: وفيه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " أَلَا إِنِّي قَدْ كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلَاثٍ، ثُمَّ بَدَأَ لِي فِيهِنَّ: نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنَّهَا تُرْقِي الْقَلْبَ، وَتُذَمِّعُ الْعَيْنَ، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ، فَزُورُوهَا وَلَا

(١) البخاري (٥٥٦٩) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه؛ ومسلم (١٩٧١) واللفظ له عن عائشة رضي

الله عنها.

تَقُولُوا هُجْرًا، وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصَا حِيَّ أَنْ تَأْكُلُوهَا فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، ثُمَّ بَدَأَ
لِي أَنَّ النَّاسَ يُتَحَفُّونَ ضَيْفَهُمْ، وَيُحِبُّونَ لِعَايِبِهِمْ، فَأَمْسَكُوا مَا شِئْتُمْ، وَنَهَيْتُكُمْ
عَنِ النَّبِيدِ فِي هَذِهِ الْأَوْعِيَةِ، فَأَشْرَبُوا بِمَا شِئْتُمْ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا، مَنْ شَاءَ
أَوْكَى سِقَاءَهُ عَلَى إِيْتِمٍ" (١).

فهذه أحكام معللة أي ذكرت العلة في نص الحكم أي منطوق النص؛ فزيارة
القبور لتذكر الآخرة... الخ.

(٤١) وَكُلُّ شَرْطٍ لَا زِمَ لِلْعَاقِدِ..... فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ وَالْمُقَاصِدِ

والشرط لغة: العلامة، وقيل: العلامة هي معنى الشَّرْط - بفتح الراء -
وجمعه: أشراط، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (محمد: ١٨)،
والقائلون بهذا قالوا: بأن الشرط بتسكين الراء هو: إلزام الشيء والتزامه.
والشرط اصطلاحاً: هو ما يلزم من عدمه عدم المشروط، ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم.

ومثاله:

(أ) الوضوء شرط للصلاة: فإذا عدم الوضوء انتفت الصلاة، ولا يلزم
المتوضئ أن يظل يصلي ما دام على وضوئه.

(١) أخرجه أحمد (١٣٤٨٧)؛ وأخرجه مسلم (٩٧٧) عن بريدة رضي الله عنه.

(ب) الزوجية شرط لإيقاع الطلاق: فإذا انعدمت الزوجية انعدم الطلاق، ولكن لا يلزم من وجود الزوجية أن يقع الطلاق.

(ج) الملك شرط في البيع: فإذا كان البائع مالكا لما يبيعه: فإن البيع يكون صحيحاً، وإذا انعدمت الملكية انعدمت صحة البيع، لقول النبي - ﷺ - لحكيم بن حزام: "لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ"^(١).

أقسام الشرط: توجد عدة تقسيمات للشرط، نذكر من أقوال الأصوليين خلاصتها:

أولاً: أقسام الشرط باعتبار الواضع له:-

(أ) شرط شرعي: وهو ما كان مصدر الشارع الحكيم، أي: جاء به النص، ويقال له: الشرط الحقيقي.

مثل الوضوء للصلاة، حضور الشاهدين في عقد النكاح، بلوغ سن الرشد في دفع مال اليتيم إليه، حولان الحول في وجوب الزكاة، وهكذا.

(١) أخرجه أحمد (١٥٣١٢) وأبو داود (٣٥٠٣) والترمذي (١٢٣٢) وابن ماجه (٢١٨٧) وصححه

الألباني في صحيح الجامع (٧٢٠٦).

(ب) شرط جعلي: وهى الشروط التي أباح الشارع للمكلفين أن يشترطوها فيما بينهم من معاملات، لقوله - ﷺ -: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(١).
ويُشْتَرَطُ في هذه الشروط حتى تكون معتبرة ألا تخالف نصاً من القرآن أو السنة.

(٤٢) إِلَّا شُرُوطًا حَلَلَتْ مُحَرَّمًا.... أَوْ عَكْسَهُ فَبَاطِلَاتٌ فَاعْلَمَا

قوله "إِلَّا شُرُوطًا حَلَلَتْ مُحَرَّمًا" يعني أنه لا اعتبار للشروط المحرمة للحلال أو التي تحل الحرام؛ فهذه شروط مهدرة؛ ويمثل بذلك باشتراط الزوجة على زوجها ألا يجامعها فهذا شرط مهدر لا اعتبار له لأنه شرط حرم حلالاً.
أو اشتراط البائع على المشتري ألا يبيع السلعة المشتراه؛ أو ألا يسكن الدار التي يشتريها منه؛ فهذا شرط ملغى لا اعتبار له.

وأخرج البخاري ومسلم عن عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ شَرَطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ^(٢).

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في كِتَابِ السَّلَامِ، بَابِ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ (٣/ ٩٢)، وأبو داود (٣٥٩٤) والترمذي (١٣٥٢).

(٢) أخرجه البخاري برقم (٢١٥٥) ومسلم (١٥٠٤).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: قَوْلُهُ: " لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ " أَيْ لَيْسَ مَشْرُوعًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَأْصِيلًا وَلَا تَفْصِيلًا^(١).

(٤٣) تُسْتَعْمَلُ الْقُرْعَةُ عِنْدَ الْمُبْهَمِ..... مِنَ الْحُقُوقِ أَوْ لَدَى التَّزَاحُمِ

قوله: " تُسْتَعْمَلُ الْقُرْعَةُ عِنْدَ الْمُبْهَمِ مِنَ الْحُقُوقِ "؛ يعني عند عدم معرفة صاحب الحق؛ ولم تقم بينة أو قرينة تدل على أحقية أحدهما؛ حينها تستعمل القرعة.

كذا أيضًا عند تزاحم الحقوق تستعمل القرعة؛ فعندما يثبت الحق لعدد من الناس ولكن لا يمكن أن يعطى إلا لواحد؛ فيقرع بينهم ويأخذه من يخرج سهمه.

فإذا لم يتعين مؤذنًا راتبًا فتنازع رجلان على الأذان فليقرع بينهما؛ وكذا لو لم يوجد في الصف الأول من صفوف صلاة الجماعة إلا موضع واحد فتنازع رجلان فإنه يقرع بينهما.

(١) فتح الباري (٥ / ١٨٨).

الدليل علي جواز القرعة:

حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ" (١).

وفي الصحيحين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي النِّدَاءِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلِ، ثُمَّ لَمْ يَجِدُوا إِلَّا أَنْ يَسْتَهْمُوا عَلَيْهِ لَأَسْتَهَمُوا" (٢) وذلك لفضل الصف الأول: لحديث «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوِ الصُّفُوفِ الْأُولَى» (٣).

وكذلك قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - :مثل القائم علي حدود الله - عز وجل - والمدهن فيها كمثل قوم استهموا علي سفينة فأصاب قوم أعلاها، وأصاب قوم أسفلها (٤) .

(١) أخرجه البخاري (٢٥٩٣) وأخرج مسلم أيضا برقم (٢٤٤٥) وفيه "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ".

(٢) أخرجه البخاري (٦١٥) ومسلم (٤٣٧).

(٣) أخرجه وأبو داود (٦٦٤) والنسائي (٦٤٦) وابن ماجه (٩٩٧) عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِي.

(٤) أخرجه البخاري.

ومما يستأنس به من قصص الأنبياء وهو شرع من قبلنا استخدام زكريا عليه السلام للقرعة عند الخلاف في كفالة مريم -عليها السلام- ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ (آل عمران: ٤٤)، اختصم زكريا - عليه السلام - وقال: مريم هذه خالتها تحتي فأنا أولي بها، فاقترعوا فخرج السهم لزكريا - عليه السلام - فكفل مريم عليها السلام.

أما نبي الله يونس عليه السلام: لما خرج مغاضباً وركب السفينة وتعرضوا للغرق وكان في شرعهم رمي بعض الركاب لينجو الباقيون؛ قال الله عز وجل: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ﴾ (الصافات: ١٤١)

إلا أنه في شرع الإسلام لا يجوز ذلك لأن المسلمين تتكافأ دماءهم. والشاهد مشروعية إجراء القرعة.

(٤٤) وَإِنْ تَسَاوَى الْعَمَلَانِ اجْتَمَعَا.... وَفَعَلَ أَحَدُهُمَا فَاسْتَمَعَا

وورد بلفظ: "وفعل أحدهما فاستمعا".

وورد أيضًا بلفظ: "وَقُمْ بِفِعْلِ وَاحِدٍ فَاسْتَمِعَا".

قوله: "وَإِنْ تَسَاوَى الْعَمَلَانِ اجْتَمَعَا" يعني أنه إذا اجتمع عملان من جنس واحد؛ اكتفي بأداء أحدهما؛ ومن ذلك من توضأ وضوءاً مستحباً؛ فإنه يجزئ عن الوضوء الواجب للصلاة الواجبة؛ لأنها عملان من جنس واحد يقوم أحدهما مقام الآخر.

ومن ذلك الغسل لرفع الحدث الأكبر فإنه يرفع الحدث الأصغر في رأي بعض أهل العلم.

ومن ذلك لو جامع إنسان زوجته أكثر من مرة بغير غسل بينهم؛ فيجزيه غسل واحد لرفع الجنابة.

ومن ذلك المعتمر إذا طاف طواف العمرة فإنه يجزئه عن طواف القدوم.

والقارن بالحج والعمرة يجزيه طواف واحد وسعي واحد؛ للحج والعمرة.

ومن ذلك من دخل المسجد وشرع في صلاة الراتبة؛ فتجزيه عن تحية المسجد؛
ومن صلى ركعتين نافلة ثم استخار فيهما أجزأته عن تخصيص ركعتين
للاستخارة.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: " العبادات أحياناً تتساقط يعني يسقط
بعضها بعضاً، وهذا فيما إذا علمنا أن المقصود حصول هذه العبادة في هذا
الوقت دون النظر إلى ذات العبادة، فمثلاً إذا دخل الإنسان المسجد فإنه لا
يجلس حتى يصلي ركعتين، فإذا دخل المسجد وهو يريد أن يصلي الراتبة فصلى
الراتبة سقطت بذلك تحية المسجد؛ لأن المقصود أن لا تجلس حتى تصلي وقد
صليت، وكذلك لو دخلت والإمام يصلي فإن من المعلوم أنك سوف تدخل
مع الإمام وتسقط عنك تحية المسجد. اهـ^(١)

وقد نبه العلماء على أنه لا تجزئ فريضة عن فريضة؛ ولا نافلة عن فريضة؛ ولا
نافلة معينة عن أخرى.

(١) مجموع فتاوى (١٤/٢٠).

(٤٥) وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشْغَلُ.... مِثَالُهُ الْمَرْهُونُ وَالْمُسَبَّلُ

قوله " وَكُلُّ مَشْغُولٍ فَلَا يُشْغَلُ " وهي قاعدة: المشغول لا يُشْغَلُ.

والمعنى أن العين التي شغلت بحق؛ لا يصح أن تشغل بغيره؛ فالأجير الذي استؤجر لعمل في زمن ما؛ لا يحل له أن يعمل بغير هذا العمل في هذا الوقت الذي تم الاتفاق عليه.

وكذا العين المرهونة بدين؛ لا توهب ولا توقف ولا تباع؛ حتى يفك رهنها؛ لأن المشغول لا يشغل.

وكذلك البئر المسبلة؛ يعني التي جعلت في سبيل الله؛ فلا تباع ولا توهب لأن صاحبها سبّلها.

وكذلك الأوقاف التي أوقفها أصحابها لخدمة المسلمين أو للمساجد أو لدور الأيتام أو للمدارس لا يصح بيعها ولا هبتها ولا رهنها لانشغالها بالتوقف.

قال السيوطي رحمه الله: وَلِهَذَا لَوْ رَهَنَ رَهْنًا بَدَيْنِ، ثُمَّ رَهَنَهُ بِآخَرَ: لَمْ يَجْزُ فِي الْجَدِيدِ.

وَمِنْ نَظَائِرِهِ: لَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ لِلْعَاكِفِ بِمَنَى، لِاشْتِغَالِهِ بِالرَّمْيِ
وَالْمُبِيتِ.

وَمِنْهَا: لَا يَجُوزُ إِيرَادُ عَقْدَيْنِ عَلَى عَيْنٍ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. اهـ (١).

(٤٦) وَمَنْ يُؤَدِّ عَنْ أَخِيهِ وَاجِبًا لَهُ الرُّجُوعُ إِنْ نَوَى مُطَالِبًا

والمعنى أن من أدى عن آخر واجباً عليه من نفقة أو دين وما شابه فله أن
يطالب بحقه بعد تيسر حال من أدى عنه؛ وإن تبرع فهو أفضل.

(٤٧) وَالْوَازِعُ الطَّبَعِيُّ عَنِ الْعُضَيَّانِ.... كَالْوَازِعِ الشَّرْعِيِّ بَلَا نُكْرَانِ

الوازع هو الموجب لترك الشيء سواء كان طبعياً أو شرعياً.

فالنفوس السليمة أصحاب الفطرة السوية تأنف من قبائح العادات وخوازم
المروءة؛ ومنكرات الأخلاق والأعمال والأقوال؛ والشرع كذلك ينهى عن
كل قبيح ومشين؛ فالنفوس الطبيعية تأبى السرقة وكذلك الشرع يحرمها؛
وكذا الزنا منهى عنه شرعاً والطبائع السوية تأنفه وتأباه؛ والكذب والغش

(١) الأشباه والنظائر ص ١٥٠؛ ط دار الكتب العلمية.

والخدیعة والخيانة كل ذلك محرم بالشرع والطبع؛ وفي الحديث قوله ﷺ :

"دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ"^(١).

وأخرج أحمد والدارمي عن وَاِبِصَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْأَسَدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اسْتَفْتِ نَفْسَكَ، اسْتَفْتِ قَلْبَكَ يَا وَابِصَةُ - ثَلَاثًا - الْبِرُّ مَا أَطْمَأْنَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَأَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ»^(٢) وإسناده ضعيف.

(٤٨) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ..... فِي الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ وَالِدَوَامِ

وكما بدأ بحمد الله وشكره؛ كذلك يحمد الله في نهاية نظمه فيكون النظم محصوراً بين حمد الله في البدء وحمد الله في التمام.

وبحمد الله تدوم النعم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (إبراهيم: ٧).

(١) صحيح: أخرجه أحمد (١٧٢٣) والترمذي (٢٥١٨) عن الحسن بن علي رضي الله عنهما؛ وقال الترمذي: وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٠٠١) والدارمي (٢٥٧٥) وأبو يعلى في المسند (١٥٨٦) وغيرهم؛ وفيه الزبير أبو عبد السلام وهو ضعيف يرويه عن أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْرَزٍ ولم يسمع منه.

(٤٩) ثُمَّ الصَّلَاةُ مَعَ سَلَامٍ شَائِعٍ..... عَلَى النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِ

ثم ثنى في الختام بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ عملا بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦).

وبهذا تم شرح المنظومة والحمد لله على توفيقه وامتنانه

وكتب ذلك / أبو عاصم البركاتي المصري

عفا الله عنه

المحتويات

المقدمة	ص ٥
البدء بالبسملة	ص ٦
معنى الحمد	ص ٧
وصف الله تعالى بصفة العلو	ص ٨
وصف الله تعالى بصفة الرفق	ص ٩
وصف الله تعالى بالحكمة	ص ١٠
معنى الصلاة على النبي ﷺ	ص ١٢
ختم الأنبياء والرسل بسيدنا محمد	ص ١٤
الصلاة والسلام على آل والصحب	ص ١٥
معنى العلم	ص ١٨
معنى القاعدة	ص ١٩
معنى القاعدة الفقهية	ص ١٩
الفرق بين القاعدة الأصولية والقاعدة الفقهية	ص ٢١
الضابط الفقهي	ص ٢١
علم الفروق الفقهية	ص ٢٢
النظرية الفقهية	ص ٢٢

معنى النية	ص ٢٤
جلب المصالح ودرء القبائح	ص ٢٧
معنى المصلحة	ص ٢٧
أقسام المصالح	ص ٢٩
المصالح الحقيقية	ص ٢٩
المصالح الملغاة	ص ٢٩
المصالح المرسلة	ص ٣١
مراتب المصلحة	ص ٣٣
مصالح ضرورية	ص ٣٣
مصالح حاجية	ص ٣٣
مصالح تحسينية	ص ٣٤
قاعدة: درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة	ص ٣٥
يُقَدِّمُ الْأَعْلَى مِنَ الْمَصَالِحِ	ص ٣٧
يرتكب الأدنى من المفسد	ص ٣٧
قاعدة: "المشقة تجلب التيسير"	ص ٤٠
تعريف الواجب (الفرض)	ص ٤٣
الضرورات تبيح المحظورات	ص ٤٤

- قاعدة : الضرورة تقدر بقدرها ص ٤٥
- قاعدة: ما جاز لعذر يبطل بزواله ص ٤٦
- قاعدة: ما حرم سدا للذريعة يباح للحاجة العارضة ص ٤٦
- قاعدة: اليقين لا يزول بالشك ص ٤٧
- تطبيقات قاعدة: اليقين لا يزول بالشك ص ٤٨
- الأصل في المياه والأرض والثياب والحجارة أنها طاهرة ص ٥٠
- الأصل في الأشياء الطهارة ص ٥١
- الأصل في الأبضاع والأنفس واللحوم والأموال الحرمة ص ٥٢
- الأصل في العادات الحل والإباحة ص ٥٩
- الأصل في الأشياء الحل ص ٦٠
- قاعدة: الأصل في الآنية الحل ص ٦١
- الأصل في العبادات المنع ص ٦٢
- الوسائل لها أحكام المقاصد ص ٦٤
- قاعدة: الغاية تبرر الوسيلة ص ٦٦
- قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ص ٦٧
- قاعدة: ما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب ص ٦٨
- قاعدة سد الذرائع ص ٦٨

الحيل المحرمة تناقض قاعدة سد الذرائع	ص ٧١
رفع إثم الخطأ والنسيان والإكراه	ص ٧٢
الخطأ والنسيان لا يسقط حق الناس	ص ٧٣
قاعدة: "الإِضْطِرَّارُ لَا يَبْطُلُ حَقَّ النَّاسِ"	ص ٧٦
قاعدة: يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً	ص ٧٦
تعريف العُرف	ص ٧٧
شروط اعتبار العرف	ص ٧٩
حجية العرف	ص ٨٠
التطبيقات للعرف في الأحكام الفقهية ..	ص ٨١
قاعدة: مَنْ تَعَجَّلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عُوِقِبَ بِحَرْمَانِهِ	ص ٨٢
قاعدة: النهي يقتضي الفساد	ص ٨٥
دفع الصائل مشروع ولا ضمان	ص ٨٦
تعريف العموم	ص ٨٧
صيغ العموم أو ألفاظ العموم	ص ٨٨
تعريف الشرط	ص ٩٢
تعريف المانع	ص ٩٢
استحقاق الأجر لمن أدى العمل	ص ٩٤

من عجز عن كل العمل لا يعجز عن بعضه	ص ٩٥
ما أذن فيه شرعا فليس فيه ضمان	ص ٩٦
تعريف العلة	ص ٩٩
تعريف السبب	ص ٩٩
التطبيقات الفقهية للأحكام المعللة بعلة	ص ١٠٠
تعريف الشرط لغة واصطلاحاً	ص ١٠٢
أقسام الشرط	ص ١٠٣
جواز القرعة عِنْدَ الْمُبْتَهَمِ مِنَ الْحُقُوقِ	ص ١٠٥
إذا اجتمع عملاّن من جنس واحد؛ اكتفي بأداء أحدهما	ص ١٠٨
قاعدة: المشغول لا يُشغَل	ص ١١٠
من أدى عن آخر واجباً عليه من نفقة أو دين	
فله أن يطالبه به بعد ذلك	ص ١١١
الوازع الطبيعي كالوازع الشرعي	ص ١١١